مجلة العلوم الإنسانية
بجامعة حائل

جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

السنة السادسة، العدد 19
المجلد الثاني، سبتمبر 2023

Print 1658 -788 X
Online E- 8819-1658

Arcif
Analytics

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حائل

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481

https://uohjh.com/

j.humanities@uoh.edu.sa

ردمد : إلكتروني E-1658-8819 ورقي 1658- 788X رقم الإيداع 14398368

نبذه عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حال كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر.

وقد نجحت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "ارسيف Arcif " المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين –من مختلف بلدان العالم– من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، وفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقا للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.

2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.

3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعه باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات الي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط وإجراءات النشر في مجلة العلوم الإنسانية

أولاً: شروط النشر

1. أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلّاً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانيًا: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، ومقدّمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربيّة والإنجليزيّة، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. فـــي حال (نشر البحث) يُزوَّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلاًّ لبحثه .
3. فـــي حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل– وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة فـــي البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة بتطلب رسوم مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجيز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثًا: الضوابط والمعايير الفنية لكتابة وتنظيم البحث

1. ألا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحوث (25%).
2. الصفحة الاولى من البحث، تحتوي على عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين، المؤسسة التي ينتسب إليها– جهة العمل، عنوان المراسلة والبريد الالكتروني، وتكون باللغتين العربية والانجليزية على صفحة مستقلة في بداية البحث. الاعلان عن أي دعم مالي للبحث– إن وجد. كما يقوم بكتابة رقم الهوية المفتوحة للباحث ORCID بعد الاسم مباشرة. علماً بأن مجلة العلوم الإنسانية تنصح جميع الباحثين باستخراج رقم هوية خاص بهم، كما تتطلب وجود هذا الرقم في حال إجازة البحث للنشر.
3. ألا يرد اسم الباحث (الباحثين) في أي موضع من البحث إلا في صفحة العنوان فقط..
4. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن ثلاثين صفحة أو (12.000) كلمة للبحث كامل أيهما أقل بما في ذلك الملخصين العربي والإنجليزي، وقائمة المراجع.
5. أن يتضمن البحث مستخلصين: أحدهما باللغة العربية لا يتجاوز عدد كلماته (200) كلمة، والآخر بالإنجليزية لا يتجاوز عدد كلماته (250) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق.
6. يُتبع كل مستخلص (عربي/إنجليزي) بالكلمات الدالة (المفتاحية) (Key Words) المعبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا الرئيسة التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (5) كلمات.

7. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة: من الجهات الأربعة (3) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.
8. يكون نوع الخط في المتن باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (12)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (10)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. .(Bold)
9. يكون نوع الخط في الجدول باللغة العربية (Traditional Arabic) وبحجم (10)، وباللغة الإنجليزية (Times New Roman)وبحجم (9)، وتكون العناوين الرئيسية في اللغتين بالبنط الغليظ. (Bold) .
10. يلتزم الباحث برومنة المراجع العربية (الأبحاث العلمية والرسائل الجامعية) ويقصد بها ترجمة المراجع العربية (الأبحاث والرسائل العلمية فقط) إلى اللغة الإنجليزية، وتضمينها في قائمة المراجع الإنجليزية (مع الإبقاء عليها باللغة العربية في قائمة المراجع العربية)، حيث يتم رومنة (Romanization / Transliteration) اسم، أو أسماء المؤلفين، متبوعة بسنة النشر بين قوسين (يقصد بالرومنة النقل الصوتي للحروف غير اللاتينية إلى حروف لاتينية، تمكّن قراء اللغة الإنجليزية من قراءتها، أي: تحويل منطوق الحروف العربية إلى حروف تنطق بالإنجليزية)، ثم يتبع بالعنوان، ثم تضاف كلمة (in Arabic) بين قوسين بعد عنوان الرسالة أو البحث. بعد ذلك يتبع باسم الدورية التي نشرت بها المقالة باللغة الإنجليزية إذا كان مكتوباً بها، وإذا لم يكن مكتوباً بها فيتم ترجمته إلى اللغة الإنجليزية.

مثال إيضاحي:

الشمري، علي بن عيسى. (2020). فاعلية برنامج إلكتروني قائم على نموذج كيلر(ARCS) في تنمية الدافعية نحو مادة لغتي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل،1*(6)، 98-87.

Al-Shammari, Ali bin Issa. (2020). The effectiveness of an electronic program based on the Keeler Model (ARCS) in developing the motivation towards my language subject among sixth graders. (in Arabic). *Journal of Human Sciences, University of Hail.1*(6), 98-87

السميري، ياسر. (2021). مستوى إدراك معلمي المرحلة الابتدائية للإستراتيجيات التعليمية الحديثة التي تلبي احتياجات التلاميذ الموهوبين من ذوي صعوبات التعلم. *المجلة السعودية للتربية الخاصة، 18*(1): 19- 48.

Al-Samiri, Y. (2021). The level of awareness of primary school teachers of modern educational strategies that meet the needs of gifted students with learning disabilities. (in Arabic). *The Saudi Journal of Special Education, 18* (1): 19-48.

11. يلي قائمة المراجع العربية، قائمة بالمراجع الإنجليزية، متضمنة المراجع العربية التي تم رومنتها، وفق ترتيبها الهجائي (باللغة الإنجليزية) حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة.
12. تستخدم الأرقام العربية أينما ذكرت بصورتها الرقمية. (Arabic…. 1,2,3) سواء في متن البحث، أو الجداول و الأشكال، أو المراجع، وترقم الجداول و الأشكال في المتن ترقيماً متسلسلاً مستقلاً لكل منهما ، ويكون لكل منها عنوانه أعلاه ، ومصدره – إن وجد – أسفله.
13. يكون الترقيم لصفحات البحث في المنتصف أسفل الصفحة، ابتداءً من صفحة ملخص البحث (العربي، الإنجليزي)، وحتى آخر صفحة من صفحات مراجع البحث.

14. تدرج الجداول والأشكال- إن وجدت- في مواقعها في سياق النص، وترقم بحسب تسلسلها، وتكون غير ملونة أو مظللة، وتكتب عناوينها كاملة. ويجب أن تكون الجداول والأشكال والأرقام وعناوينها متوافقة مع نظام APA-

رابعًا: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد فـــي المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

خامسًا: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلبًا للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:

أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشرة (ورقيا أو إلكترونيا)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشرة في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.

ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلا من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلاً من الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراة.

ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.

د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.

هـــ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية كما هو في دليل الكتابة العلمية المختصر بنظام APA7

2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونيّاً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداهما بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولياً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك

7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (**1000**) **ريال غير مستردة** من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أوليًا وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغي.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكِّمين اثنين؛ على الأقل.
10. فـــي حال اكتمال تقارير المحكّمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمّن إحدى الحالات التّالية:
    أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
    ب. قبول البحث للنّشر؛ بعد التّعديل.
    ج. تعديل البحث، ثمّ إعادة تحكيمه.
    د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولا منه عن النشر، ما لم يقدم عذرا تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
13. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم.
14. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
15. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
16. لا ترّد البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
17. ترسل المجلة للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
18. لهيئة تحرير المجلة الحق فـــي تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنّياً.

المشرف العـــام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. عبد العزيز بن سالم الغامدي

هـيئـــة الـتحريـــر

رئيس هيئة التحرير

أ. د. بشير بن علي اللويش

أستاذ الخدمة الاجتماعية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. سالم بن عبيد المطيري

أستاذ الفقه

أ. د. منى بنت سليمان الذبياني

أستاذ الإدارة التربوية

د. نواف بن عوض الرشيدي

أستاذ تعليم الرياضيات المشارك

د. إبراهيم بن سعيد الشمري

أستاذ النحو والصرف المشارك

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود – مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour
University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان – قياس وتقويم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود – التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت – الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim
Lakehead University - CANADA
Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين – الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس – سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve
University of Paris 1 Panthéon Sorbonne
Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود – الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة – فلسفة التربية

فهرس الأبحاث

م	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	اتجاهات أثر الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع غير الربحي: دراسة ميدانية على عينة من المستفيدين د. جواهر بنت صالح الخمشي د. محمد بن عايض التوم	37 – 13
2	احتياجات الطلبة الموهوبين ذوي السمات الإبداعية والابتكارية في المرحلة الجامعية لتحفيز الإبداع والابتكار د. عمر عبد الله الصمعاني	62 – 39
3	الجامعات السعودية ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، دراسة ميدانية في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي د. عبد الرحمن بن محمد الخراشي	90 – 65
4	العلاقة بين الوعي الذاتي والأمن السيبراني لدى طلاب كلية الملك عبدالله للدفاع الجوي في ضوء رؤية المملكة 2030 د. محمد نواف عبدالله البلوي	114 – 91
5	تقدير الذّات لدى المراهقين الصّمّ د. محمد بن صالح العجلان	131 – 117
6	رضا الصم وضعاف السمع في المملكة العربية السعودية عن خدمات الترجمة بلغة الإشارة في البرامج التليفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي د. غيثان صالح العمري	157 – 133
7	سلطة هيئة التحكيم التقديرية في الإثبات بالخبرة د. سالم بن راشد العزيزي	169 – 159
8	علم المناسبات عند أبي حفص النسفي (537 هـ) في تفسيره «التيسير في التفسير» (دراسة نظرية تطبيقية) د.ضيف الله بن عيد الرفاعي	184 – 171
9	فاعلية برنامج إرشادي لتنمية الوعي الأسري للحد من الطلاق قائم على توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 د. ندى بنت زويد ضيف الله المطيري أ.د. ذهب بنت نايف الشمري أ.د. إيمان صلاح إبراهيم رزق	214 – 187
10	مستوى وعي أعضاء هيئة التدريس بالخدمات التربوية المقدّمة للطلبة الموهوبين في الجامعات الناشئة وعلاقته بمستوى معرفتهم في مجال تربية الموهوبين د. ياسر بن عايد السميري	236 – 217
11	الخصائص السيكومترية لمقياس الآثار النفسية والاجتماعية والأكاديمية لبرامج صعوبات التعلم بالمدارس الحكومية الابتدائية في المملكة العربية السعودية د. حاتم بن حمدي بن حميد القريقري أ.د. سعيد بن عبدالله مبارك الدوسري	256 – 239
12	The Guarantees of Public Employees in Disciplinary Administrative Decisions According to The Saudi Employment Regulation, Basic Legal Stud د. عاصم بن سعود السياط	275 – 259
13	The role of social entrepreneurship in improving quality of life from the point of view of social work students: A field study د. عارف عويتق السحيمي	291 – 277

الجامعات السعودية ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، دراسة ميدانية في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي

Saudi universities and support of sustainable development indicators- a field study in view of the triple helix theory

د. عبد الرحمن بن محمد الخراشي
أستاذ علم الاجتماع التنمية والتغير الاجتماعي المساعد، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Dr. Abdulrahman bin Mohammed Alkharashi
Assistant Professor of Sociology of Development and Social Change
Department of Sociology and Social work, College of Social Sciences
Imam Muhammad bin Saud Islamic University (IMSIU)

(قُدم للنشر في 2023/06/01، وقُبل للنشر في 2023/08/25)

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة فضلا عن تحديد أهم الآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، ورصد أهم التحديات التي تواجه الجامعة السعودية في دعمها لمؤشرات التنمية المستدامة، والوصول إلى عدد من المقترحات التي من شأنها أن تعزز من دور الجامعات السعودية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة. اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدم اداة الاستبانة للحصول على البيانات، وطبق الدراسة الميدانية على عينة غرضية (212) من أعضاء هيئة التدريس بأربع جامعات سعودي وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة تبوك، جامعة بيشة، وجامعة الملك سعود. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها: إن درجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة جاءت عند مستوى مرتفع، وأن هناك أربعة أبعاد أساسية للآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، وهي: دعم الابتكار، خدمة المجتمع، دعم ريادة الأعمال، ودعم اقتصاد المعرفة. وقد جاءت درجة كافة هذه الأبعاد عند مستوى مرتفع.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المجتمع السعودي، رؤية المملكة 2030، الجامعات.

Abstract:

The study aimed to determine the degree of contribution of Saudi universities to achieving sustainable development indicators، as well as to identify the most important mechanisms that Saudi universities rely on in promoting and supporting sustainable development indicators، and to know the most important challenges facing the Saudi university in its support for sustainable development indicators، and to present proposals aimed at enhancing the role of universities. Saudi Arabia in supporting indicators of sustainable development. The researcher relied on the sample social survey method، and used the questionnaire tool to obtain data، and applied the field study to a purposive sample (212) of faculty members in four Saudi universities، namely: Imam Muhammad bin Saud Islamic University، Tabuk University، Bisha University، and King Saud University. The study concluded several results، including: The degree of contribution of Saudi universities to achieving sustainable development indicators came at a high level، and that there are four basic dimensions of the mechanisms that Saudi universities rely on in promoting and supporting sustainable development indicators، which are: innovation support، community service، leadership support business، and support the knowledge economy. The score for all of these dimensions was at a high level.

Keywords: development, Saudi society, the Kingdom's vision 2030, Universities.

مقدمة:

يعد التعليم حجر الزاوية في أي عملية للتنمية، وهو الأمر الذي عززته المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، حيث تؤكد اليونسكو على: «أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال الحلول التكنولوجية أو الأنظمة السياسية أو الصكوك المالية وحدها، فنحن بحاجة إلى أن نغير طريقة تفكيرنا وعملنا، الأمر الذي يفرض توفير نوعية تعليم وتعلُّم من أجل تحقيق التنمية المستدامة» (اليونسكو، 2020).

بهذا التأكيد أرست الأمم المتحدة والتي تعد إحدى كبرى المنظمات الدولية العلاقة القوية التي تربط بين التعليم والتنمية المستدامة، كما أكدت على: «أن التعليم» بالإضافة إلى كونه حقا من حقوق الإنسان، شرطا لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة وأداة لا غنى عنها لصلاح الحكم واتخاذ القرارات النيرة وتعزيز الديمقراطية، فالتعليم من أجل التنمية المستدامة من شأنه أن يبني ويعزز قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات والمنظمات والبلدان على تبني أحكام واختيارات تخدم التنمية المستدامة» (الأمم المتحدة، 2005: 1).

إذ تشكل هذه التأكيدات علامة بارزة في سياق الحديث عن أهمية التعليم وعلاقته بالتنمية المستدامة، وهي ليست بالمستحدثة، فقبل ذلك وفي عام (2013) أكدت اليونسكو في تقرير لها بعنوان «التربية من أجل التنمية المستدامة» على أن جميع برامج التنمية المستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار المجالات الثلاثة للاستدامة– البيئة المجتمع، الاقتصاد، إضافة إلى البعد الثقافي، وقد توسع هذا التقرير في مناقشة وطرح القضايا التي من خلالها ربط التعليم بالتنمية المستدامة، والذي أكد على ضرورة إعادة توجيه المناهج لدمج مفهوم الاستدامة، وأساليب التدريس من أجل التنمية المستدامة، وقضايا أخرى كثيرة، تدلل على وعي منظمة اليونسكو وإيمانها الشديد بالعلاقة بين التعليم والتنمية المستدامة (اليونسكو، 2013: 6).

وقد أطلقت اليونسكو في عام (2015) برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك في سياق متابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية، بهدف إسراع وتيرة التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة وفي العمل المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وكانت المملكة العربية السعودية من ضمن الشركاء الرئيسيين في هذا البرنامج (اليونسكو، 2020: 4).

وفي عام (2020) عادت اليونسكو لتؤكد على أهمية دمج التعليم من أجل التنمية في السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتعليم، حيث أكدت على أنه لا بد من توفر السياسات المناسبة لدمج التعليم من أجل التنمية في جميع بيئات التعليم النظامية وغير النظامية (اليونسكو، 2020: 8).

لقد كانت العلاقة بين التعليم وبين التنمية المستدامة محور اهتمام الباحثين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، فقد أكدت دراسة راندة عمايري على أن أي برنامج ناجح للتنمية المستدامة لا بد له أن يحقق التوافق والانسجام بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وأن يصهرها كلها في بوتقة واحدة (عمايري، 2012: 2)، ويتضمن التعليم من أجل التنمية أيضا مهارات التعلم والاتجاهات والقيم التي توجه وتحفز الأفراد على التماس سبل العيش المستدام، والمشاركة في مجتمع ديمقراطي، والعيش بطريقة مستدامة (دهان وزغاشو، 2018: 7).

وقد أولت المملكة العربية السعودية اهتماما كبيراً لقضايا التنمية المستدامة، فالاهتمام بقضايا التنمية المستدامة يمثل حجز الزاوية بالنسبة لسياسات المملكة العربية السعودية، يتضح ذلك في توجهات المملكة الاستراتيجية بعيدة المدى، والتي بدأت تطبيقها مع خطط التنمية الخمسية المتتالية التي انطلقت عام 1970م (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2018: 18)، كما أكدت خطة التنمية العاشرة على الدفع بالتنمية والاقتصاد والمجتمع عموما إلى آفاق أرحب تتناسب مع مكانة المملكة على كافة الأصعدة، ويؤمل أن يتحقق ذلك من خلال 24 هدفا تنمويا تتظافر فيما بينها على امتداد خمس سنوات بغية الوصول إلى رؤية طموحة وشاملة يؤمل أن تنعكس إيجابيا على كافة المفاصل الحيوية للمملكة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2019: 7).

وتشير الإحصائيات الدولية الحديثة للتنمية المستدامة إلى أن المملكة العربية السعودية قد احتلت مركزا متقدما في مجال الالتزام بمؤشرات التنمية المستدامة، حيث حصلت المملكة على درجة بلغت (59.72) على مقياس درجات مؤشر أهداف التنمية المستدامة لعام 2019، وجاء ترتيب المملكة من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الترتيب الرابع على مستوى الدول العربية، كما احتلت المركز الثالث وفقا لمؤشرات التنمية البشرية (أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2020: 8).

في ضوء ذلك جاء موضوع الدراسة الحالية التي ستبحث في موضوع الجامعات السعودية ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، وهي دراسة ميدانية ستطبق على عينة من القيادات الجامعية بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تعود بداية الحديث عن التنمية المستدامة مع مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في مدينة (ريو دي جانيرو 1992) والذي حدد فيه المقصود بالتنمية المستدامة ، على أنها تشير إلى « ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق علي نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلا أنه : لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير فيها بمعزل عنها، وهذان المبدآن ينطويان علي بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام

وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة.

ومن خلال هذه الرؤية التكاملية أصبحت التنمية المستدامة مجالا لعمل واندماج العديد من المناظير الفكرية والتخصصات العلمية، فقد بدأ الحديث عن التنمية المستدامة والأدوار المتنوعة التي يمكن أن تقوم بها مختلف مؤسسات الدولة الحكومية منها والخاصة في تحقيق هذا النوع من التنمية، وتم الربط مباشرة بين التعليم والتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد أكدت المؤسسات الدولية على أنه يجب أن تتغير نظرتنا إلى الدور الذي يؤديه التعليم في التنمية العالمية تغيراً جذرياً (اليونسكو، 2017: 5).

ولم تكن المملكة العربية السعودية بمعزل عن ذلك النقاش والتحركات الدولية والعربية في مجال التنمية المستدامة، فقد تجاوبت المملكة مع المواثيق والقوانين الدولية التي صدرت عن الهيئات الدولية والعربية المعنية بقضايا التنمية المستدامة، وبالنظر إلى أن العملية التنموية هي عملية شاملة وتتطلب تظافر جهود كافة مؤسسات الدولة على اختلافها، فإن على الجامعات السعودية أن تقوم بدور في تحقيق هذا النوع من التنمية الشاملة، وهو أمر يتفق مع الآمال المعقودة على الجامعات وفقما تم التعبير عنه في رؤية المملكة 2030، تلك الرؤية التي جعلت من التعليم بمثابة حجز الزاوية في تحقيق النهضة الشاملة والمتكاملة للمملكة العربية السعودية، نهضة تتفق وتتواءم مع المكانة الكبيرة التي باتت تحوزها المملكة على المستويين العربي والعالمي.

في ضوء ذلك جاء موضوع هذه الدراسة التي ستركز على دور الجامعات السعودية في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة، وذلك في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي ، وهي أحد أحدث النظريات السوسيولوجية في مجال التنمية، وتقوم فكرتها الأساسية على أن العمل التنموي يقوم على ثلاثة أضلاع وهي: الجامعة، الصناعة، والدولة، حيث توكل هذه النظرية للجامعة دور إمداد سوق العمل (والمتمثل في الصناعة) بالحاجات الأساسية التي تساعده على أن يحقق طفرات تنموية تنعكس أثارها على كافة جوانب المجتمع، وذلك في ظل رعاية وتوجيه وإشراف الطرف الثالث (الدولة) الذي تمثله السياسات المسؤولة عن العمل الاقتصادي والتنموي على وجه العموم.

في ضوء ذلك يحدد الباحث مشكلته البحثية في التساؤل التالي: ما دور الجامعات السعودية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة؟

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على الاسئلة التالية:

1. ما درجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة؟
2. ما أهم الآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة؟
3. ما أهم التحديات التي تواجه الجامعات السعودية في دعمها لمؤشرات التنمية المستدامة؟
4. ما أهم المقترحات التي من شأنها أن تعزز من دور الجامعات السعودية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة

تسعى الدارسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحديد درجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة.
2. تحديد أهم الآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة.
3. التعرف على أهم التحديات التي تواجه الجامعة السعودية في دعمها لمؤشرات التنمية المستدامة.
4. الوصول إلى عدد من المقترحات التي من شأنها أن تعزز من دور الجامعات السعودية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة بالآتي:

الأهمية النظرية:

- إثراء الدراسات المتخصصة المعنية ببحث دور التعليم الجامعي في تحقق التنمية المستدامة، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحظى بها موضوع التنمية المستدامة على المستويات كافة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والاجتماعية.
- ما تتضمنه وتثيره الدراسة من قضايا حول التنمية المستدامة على المستوى الدولي والمحلي، وهي موضوعات تعطي فكرة واضحة عن وضع المملكة العربية السعودية على خريطة التنمية المستدامة سواء على المستوى العربي أو الدولي، وتتسق تلك الأهمية مع تأكيدات المنظمات الدولية كما جاء في نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة في دورته الأولى عام 2014 (الأمم المتحدة، 2018: 4).
- ستلفت الدراسة الحالية اهتمام الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية إلى أهمية قضايا التنمية المستدامة، ومن ثم فهي دعوة للباحثين لإيلاء قضايا التنمية المستدامة في المجتمع السعودي الأهمية التي تليق بها والتي تستوجب توجه الباحثين نحو دراستها من الجوانب البحثية.

الأهمية التطبيقية:

- ستكون نتائج هذه الدراسة مفيدة بالنسبة للمسؤولين

وصانعي السياسات والبرامج المتعلقة بالتعليم الجامعي، حيث ستوجه أنظار القادة العاملين في حقل التعليم الجامعي إلى مؤشرات التنمية المستدامة وفقا للتوجهات الدولية، والإفادة من هذه المؤشرات عند وضع وتصميم البرامج التعليمية الجامعية.

- ستفيد نتائج هذه الدراسة أيضا القادة العاملين في حقل التنمية المستدامة وكافة برامجها في المملكة العربية السعودية، إذ إنها ستساهم في توجيههم إلى الأدوار المتعددة التي يمكن أن تقوم بها مؤسسات التعليم العالي وفي مقدمتها الجامعات في دعم مؤشرات التنمية المستدامة، ومن ثم العمل على التنسيق معها عند وضع البرامج التي تستهدف تلك المؤشرات.
- تعد هذه الدراسة محاولة لتقييم الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في الوقت الراهن في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، ومن ثم الأخذ بعين الاعتبار نتائج هذه الدراسة عند الشروع في وضع السياسات والبرامج التي تربط بين التعليم والتنمية بوجه عام.
- تتفق هذه الدراسة والتوجه الرسمي للدولة والمتمثل في رؤية المملكة العربية السعودية 2030، من حيث تعويل الرؤية على التعليم الجامعي في تحقيق التنمية الشاملة، ومن ثم فإن هذه الدراسة وبما ستخلص إليه من نتائج ستوضح وتحدد درجة مساهمة الجامعات في تحقيق أهداف الرؤية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تقتصر حدود الدراسة الموضوعية على الجامعات السعودية ودعم مؤشرات التنمية المستدامة: دراسة ميدانية في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي.

الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي (1443). تم تطبيق هذه الدراسة في الفترة من بداية 1443/10هـ إلى منتصف شهر 1443/11هـ.

الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على عينة من أربع جامعات سعودية وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود ومقرها مدينة الرياض، وجامعة تبوك ومقرها مدينة تبوك بشمال المملكة العربية السعودية، وجامعة بيشة ومقرها مدينة بيشة في جنوب المملكة العربية السعودية.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي خضعت للتطور، ويشير كل من يخلف ومحاميدي (2016: 3) إلى أن هذا المفهوم قد طرأ عليه تطور مستمر، وقد وشهد تطور المفهوم مشاركة مختلف المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مجال التنمية، وتعرض المفهوم لتفسيرات مختلفة على مدار الوقت أثناء قبوله في مجالات مختلفة من النشاط البشري (Klarin, 2018).

ويعد تقرير لجنة التنمية والمعروفة بلجنة برونتلاند في عام 1987 هو البداية الرسمية لصياغة مفهوم التنمية المستدامة، ففي هذا التقرير والذي جاء بعنوان (مستقبلنا المشترك) عرفت اللجنة التنمية المستدامة على أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (Emas, 2015: 1).

ووفقا لإعلان ريو دي جانيرو في عام 1992، فإن التنمية المستدامة تعني ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو مع الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل (Vitalis, 2003: 4).

وخلال الفترة الممتدة من عام 1992 حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تعرض المفهوم للتطور، من خلال الإضافات والتوضيحات التي وضعتها المنظمات الدولية، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره، فاتسع المفهوم حتى وصل عام 2021 على اشتماله على كافة المكونات المجتمعية وتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية للجميع، فضلا عن محاربة الفقر المدقع (Sachs et al. , 2021: 8).

كما ساهم الباحثون العاملون في حقل التنمية بعدد من التعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، منها تعريف دستا (Desta, 2009: 17) والذي أوضح أن التنمية المستدامة بأنها «الوفاء باحتياجات الجيل الحالي بشكل فعال وجيد، دون تقليص المعروض من الموارد للأجيال القادمة».

كما اتفق كل من جودبودي (Goodbody, 2002: 136) وجون بيرزي (Pezzey, 1993: 8-9) على أن التنمية المستدامة استراتيجية شامله، تستهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستفادة بالمقدرات الاقتصادية، دون أن يعني ذلك مزيدا من الجور على البيئة.

وقد امتد الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة إلى الساحة العربية، فحظي باهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية، حيث عرف التنمية المستدامة بأنها قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الحاضر دون التغافل عن المستقبل بالحرص على عدم استنزاف الثروات (مركز الإنتاج الإعلامي، 1437: 3)، كما يوصف مفهوم التنمية المستدامة بأنه مفهوم أخلاقي، فهي تعتمد على تغير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله ومن سيأتي من بعده (البعاج، 2019: 288).

وقد اتفقت كل من فيروز صولا (صولة، 2018: 11) ونعمة الجبوري (الجبوري، 2019: 8). على أن التنمية المستدامة بشكل

عام هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وتستند في فلسفتها إلى العمل في الانتقال لتعزيز الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لجميع البشر، بالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية، وتجنب أن تكون عرضة للهدر والاستنزاف غير المبرر.

التعريف الإجرائي للتنمية المستدامة:

يحدد الباحث المقصود بالتنمية المستدامة إجرائيا في الدراسة الحالية، بالمؤشرات المعتمدة التي تم وضعها من قبل منظمة الأمم المتحدة وصادقت عليها غالبية دول العالم على اختلافها، ومن بينها المملكة العربية السعودية، وهذه المؤشرات صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 البند رقم 15 و116 من جدول الأعمال، والذي جاء تحت عنوان «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة للعام 2030» (الأمم المتحدة، 2015) وتبنتها المملكة العربية السعودية وهي على النحو التالي: (الهيئة العامة للإحصاء، 2018: 4) وهي:

1. القضاء على الفقر
2. القضاء التام على الجوع
3. الصحة الجيدة والرفاة
4. التعليم الجيد
5. المساواة بين الجنسين
6. لمياة النظيفة الصحية
7. طاقة نظيفة
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد
9. الصناعة والابتكار
10. الحد من أوجه عدم المساواة
11. مدن ومجتمعات مستدامة
12. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
13. العمل المناخي
14. العمل تحت الماء
15. الحياة في البر
16. السلام والعدالة والمؤسسات القوية
17. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الإطار النظري والدراسات السابقة:

التأصيل للتنمية المستدامة:

ولدت فكرة التنمية المستدامة وفقا لما أشار ماريا لامبريدي وشارولا مليو إلى عبارة هانس كارل فون عام 1712، والذي قال: ينبغي على المرء أن يحصد فقط نفس الكمية من الخشب التي تعادل الأشجار المزروعة. من هذه العبارة البسيطة ولدت فكرة التنمية المستدامة، مؤكدة على أهمية الإدارة الصحيحة لإنتاج الأخشاب (Lampride & Melliou, 2015).

وفي الفترة ما بين 1945 حتى 1965 نظر إلى مفهوم التنمية على أنه مرادف للنمو الاقتصادي (غنيم وأبو زنط، 2007: 20)، وقد نجم عن ذلك إن الفكر التنموي خلال تلك المرحلة عالج قضية التنمية على أنها قضية اقتصادية في المقام الأول (صالحي، 2006: 88).

ويرى عبدالأمير (2000: 30) أنه خلال الفترة من نهاية الستينيات حتى منتصف السبعينيات بدأ مفهوم التنمية يشمل جوانب اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على القضايا الاقتصادية فقط، فقد أخذت عملية التنمية في طياتها أبعادا متنوعة.

ويشير كيزرز جيرارد (Gerard, 2004: 2)، إلى أن الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة ظهر في الكتابات التنموية الدولية في أواسط الثمانينيات، في ضوء الاهتمامات الدولية الجديدة بالحفاظ على البيئة، وخلال عقد الثمانينات والتسعينيات حدثت عدة تطورات بخصوص قضية التنمية، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لعب فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا رياديا في تبنيه وترويجه من خلال تقاريره التي صدرت منذ عام 1990م للتنمية البشرية، والتي عرفت هذه الأخيرة بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، مثل عيش حياة صحية وطويلة، والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المطلوب (يخلف ومحامدي، 2016: 5).

ومع مطلع الألفية الجديدة أصبحت التنمية المستدامة بناءً واسع الاستخدام مدمج في جميع التخصصات والخطابات (Ifegbesan & Lawal, 2017: 93)، وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي تحقق خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي سبقت عام 2015م إلا أن ثمة قيود ما زالت تفرض نفسها على التنمية المستدامة، تمثلت تلك القيود في التفاوت الاقتصادي والفقر وتأثير أمراض نقص المناعة والملاريا على البشر، والإفراط في استهلاك الموارد في الدول الصناعية، مما يسهم في تغير المناخ والتدهور البيئي (Clayton & Rass, 2002: 5).

ويعد عام 2015 نقطة بارزة في مسيرة التنمية المستدامة حيث اجتمع قادة أكثر من 193 دولة في العالم معا لمواجهة المستقبل، والمشكلات التي باتت تكتنف العالم مثل: الجفاف، الحروب، الأوبئة، ليس فقط في الأماكن البعيدة، ولكن أيضا في بلدانهم وقراهم (United Nations, 2018: 3)، وبعد هذا التاريخ أصبحت التنمية المستدامة تمثل الكلمة الأساسية لرؤية الأمم المتحدة لما بعد عام 2015م بشأن التنمية العالمية، حيث

أصبح من الأهمية بمكان أن يزدهر العالم كله، نظرا لاشتراكه في ذات المصير، فالمشكلات التي تتعلق بالبيئة والنمو الاقتصادي باتت هي المحور الرئيسي لكافة الأنشطة التي تقودها المنظمات الدولية والمحلية المعنية بالتنمية المستدامة (Hwang & Kim, 2020: 10).

أبعاد التنمية المستدامة

يشكل البعد البيئي البعد المركزي الذي انطلقت منه اهتمامات التنمية المستدامة، ويشير هذا البعد في التنمية المستدامة إلى الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، حيث أن كل تحركاتنا وبصورة رئيسية ترتكز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة (ديب ومهنا، 2009: 490)، وقد كان للأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين دور في التأكيد على أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعد ضرورة لعملية التنمية (الربيعي، 2009: 53).

وقد أكد سليمان (2011: 170) على أنه رغم قدم الاهتمام بقضايا البيئة، إلا أن ثمة أحداثا وقعت خلال العقود الماضية استدعت إعادة الاهتمام بالبيئة من منظور جديد، وبدرجة أكبر مما كان عليه الحال فترات ماضية، كما أتفق كل من (Leiserowitz, 2005: 10 Clark, 2000: 1; Gibbs, 2002: 385) على أن البعد البيئي يعد أحد مكونات ثلاثة تشكل التنمية المستدامة، كما تؤكد العديد من الدراسات منها دراسة (الأمم المتحدة، 2002) على أن مفهوم التنمية المستدامة، يعكس التطور الشامل الذي طرأ على مفهوم التنمية علي وجه العموم، وهو تطور تمخض عنه التأكيد علي أن التنمية بمثابة تفاعل ديناميكي بين البيئة والإنسان، وهو الأمر الذي حدا بالمنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التركيز على قضايا البيئة في القمم الدولية المعنية بالتنمية المستدامة.

وقد تعزز التأكيد على أهمية البيئة كمكون رئيسي في التنمية المستدامة وفقا لمؤشرات التنمية لخطة 2030م التي تبنتها الأمم المتحدة، وهي الخطة التي خصصت بندا كاملا وهو البند السادس لتركز على أهمية العناصر المتعلقة بالبيئة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020).

ويعد البعد الاجتماعي والاقتصادي من المكونات المهمة للتنمية المستدامة، إذ يشير البعد الاجتماعي إلى حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية (فاكية، 2010: 40).

وفي ضوء ذلك فإن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بتنمية السكان، وتحقيق التنمية المستدامة يعني تطوير نوعية الحياة وجعل الإنسان محور العملية التنموية وهدفها (مركز الإحصاء، 2015).

ويستند البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على فلسفة تنظر للبيئة بوصفها كيان اقتصادي متكامل وباعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها (مركز الإحصاء، 2015: 2)، كما يستند البعد الاقتصادي إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للموارد البشرية وبصورة كفء بحث ينبغي أن تعطي الأولوية في تلبية الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم (فرج، 2012: 34)، ويعد البعد الاقتصادي أحد أهم أبعاد التنمية المستدامة خاصة في ظل الأزمة المالية والاقتصادية التي أضافت تحديات جديدة على الاقتصاديات خاصة في المنطقة العربية منذ العقد الأول من القرن الحالي وفقا لتقرير (مكتب العمل الدولي، 2009: 1)

الدراسات السابقة والتعليق عليها

اطلع الباحث على العديد من الدراسات المشابهة لهذه الدراسة التي تناولت دراسة قضايا التنمية المستدامة، وعكست الاهتمامات المختلفة التي من خلالها درس الباحثون قضايا التنمية المستدامة تنوع الإشكاليات المعرفية التي يطرحها موضوع التنمية المستدامة سواء على مستوى الدراسات العربية أو الأجنبية، من الدراسات التي بحثت في هذا الموضوع دارسة (الربعي، 2009) ودراسة (فاكية، 2010) ودراسة (التهامي، 2012) وقد ركزت هذه الدراسات على التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة، وخلصت إلى أنه على الرغم من التطور الحاصل في نظريات التنمية الاقتصادية على أنها تعد مدخلا جديدا شاملا له جوانب عديدة اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وأخلاقية، ولكن كل ذلك لم يكن كافيا لتقديم حلول في مواجهة تحلل وتدهور البيئة.

وركزت دراسات أخرى على علاقة التعليم بالتنمية المستدامة، من هذه الدراسات، دراسة (البراهيم، 1434: 1-32) ودراسة (الشيتي، 2020: 537-561) وقد خلصت إلى أن التنمية المستدامة تقتضي ترشيد المناهج والأساليب الاقتصادية والكلية الجزئية التي تنطوي على إيقاف تبديد الموارد والمساواة في توزيع الموارد والخدمات داخل المجتمع، وأن التعليم هو الأساس للتنمية الشاملة المستدامة ومركز التنمية البشرية.

وتنوعت الدراسات السابقة في اهتمامها بقضايا متباينة للتنمية المستدامة، حيث ركزت دراسة (يحياوي وعاقلي، 2018) على قضية التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، بينما ركزت دراسة (صولة، 2018) على التربية البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، بينما بحثت دراسة (الجبوري، 2019) على الصحة والتنمية المستدامة، وخلصت نتائجها إلى أن العلاقة بين الإنسان والبيئة علاقة معقدة ومتشابكة حيث إنها تتضمن محيطات متداخلة متفاعلة تتبادل التأثير والتأثر وهي المحيط الحيوي والمحيط

الاجتماعي والثقافي، وتحدث مشكلة التوازن البيئي حينما يحدث خلل في توازن التفاعل بين المحيطات الثلاثة المذكورة، وهو ما أطلقت عليه الباحثة اسم اختلال التوازن البيئي.

إلى جانب ذلك ركزت مجموعة من الدراسات الأخرى على العمليات المرتبطة والاستراتيجيات الخاصة بالتنمية المستدامة، من هذه الدراسات، دراسة (البعاج، 2019) ودراسة (جعفر، 2019) ودراسة (طري، 2019) ودراسة (الرشيد، 2020)، خلصت هذه الدراسات إلى هناك استراتيجيات متنوعة لتطبيق وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن بنية الاقتصاد الوطني للعديد من البلدان العربية محدودة وتحتاج إلى الكثير من المقومات لتحقيق طفرات حقيقة في مؤشرات التنمية المستدامة.

وركزت مجموعة أخرى من الدراسات على التحديات والمعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في البلدان العربية منها: دراسة (غانم، 2021) ودراسة (الشامي، 2019)، ودراسة (حجام وطري، 2019)، ودراسة (مطرود، 2018) وقد خلصت هذه الدراسات إلى أن المشكلات الأساسية التي تواجه الدول العربية وغيرها من الدول النامية والفقيرة في مسالة التنمية المستدامة تتمثل في الركود الزمني الذي تعيش فيه مما يقتضي إيجاد نموذج تنمية قادراً على تحطيم هذا الركود، كما أكدت هذه الدراسات على أن الفقر يأتي في مقدمة التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، إضافة إلى مشكلة الكثافة السكانية.

أما الدراسات الأجنبية في مجال التنمية المستدامة، فمنها دراسة دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة بعنوان « الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم: تحديات التنمية المستدامة» وقد أوضحت الدراسة أن اهتمام المنظمات الدولية في الوقت الراهن يركز على دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم وعلى وجه الخصوص قضية التنمية المستدامة، أوضحت الدراسة أن ثمة تحسناً عالميا في تحقيق الهدف العالمي للتنمية المستدامة المتعلق بخفض مستوى الفقر إلى النصف الأول من عام 2010 (United Nations, 2013).

كما أجريت ميرلنا ميسيمر (2013) دراسة بعنوان «البعد الاجتماعي لاستراتيجية التنمية المستدامة، وقد حددت الباحثة هدفها من تلك الدراسة في محاولة تعريف الاستدامة الاجتماعية، وقد خلصت الدارسة إلى أن التحديد الإجرائي لمفهوم الاستدامة الاجتماعية يتطلب الأخذ بمفاهيم النزاهة والتأثير والكفاءة والحياد والإصلاح، كما أوضحت النتائج أيضا أن الأخذ بالبعد الاجتماعي يساعد على التخطيط الجيد لأجل ضمان استدامة التنمية، وهو الأمر الذي يتطلب دائما تطوير الجوانب الاجتماعية، كما أوضحت النتائج أيضا تعقد الجوانب الاجتماعية، فالعمل مع تلك الجوانب وصفته الباحثة بأنه معقد للغاية، وأن ذلك البعد قد لا يعكس الاهتمام بالجوانب البيئية بشكل مباشر ولكنه يفعل ذلك بطريقة أو بأخرى (Missimer, 2013).

وأجرى جيزيل سليفا وآخرون (Sliva et al, 2014) دراسة بعنوان «مراجعة مفاهيمية لمصطلحات التنمية المستدامة»، وقد استهدف الباحثون تطوير دراسة نظرية حول المواقف المختلفة لمصطلحات التنمية المستدامة والاستدامة، وقد أوضح الباحثون أنه على الرغم من أن مفهوم الاستدامة قد تمت مناقشته إلى حد ما وقبوله بوصفه يجسد الفطرة السليمة، إلا أنه لا يتمتع بالدقة وهو الأمر الذي انتهى به إلى اكتسابه لمعاني مختلفة وأحيانا متناقضة، وقد ترتب على ذلك أن التصورات الأيديولوجية المتمايزة للتنمية المستدامة طرحت رؤي متعارضة حول البيئة ومختلف قضايا الاستدامة.

كما قام ليورا كلابر وآخرون (Klapper et al, 2016) بدراسة حول دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أكدت الدراسة على أن الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عدد من الإجراءات وهي: القضاء على الفقر المدقع، الحد من الجوع وتعزيز الأمن، تحقيق صحة جيدة ورفاهية، تعزيز جودة التعليم.

وحول بناء القدرات البشرية والاستدامة أجرى بنيك جوزيف (Joseph, 2015) دراسة تحليلية لحالة التنمية المستدامة في نيجيريا، وقد أوضح الباحث أن مفتاح نجاح أي دولة أو اقتصاد وطني في تحقيق الاستدامة يتوقف إلى حد كبير على جودة الموارد البشرية المتوفرة.

وأجرى ماريا غارسيا فيجو وآخرون (Feijoo et al, 2020) دراسة حول المراجعة المنهجية لأهداف التنمية المستدامة، استهدفت هذه الدراسة مراجعة الأهداف التنموية التي أعلنت عنها منظمات الأمم المتحدة عام 2015. أوضح الباحثون أن عام 2015 شهد تعهد أكثر من 190 دولة بتحقيق 17 هدفا من أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام 2030، وأن هذه الأهداف تؤكد على ضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية المستدامة، وتهدف إلى تعزيز السلام العالمي.

موقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة:

من خلال استعراض ومراجعة الدراسات السابقة التي عرض لها الباحث سواء على المستوى العربي أو الدولي، نجد أن هذه الدراسات ركزت وناقشت قضايا متنوعة تطرحها التنمية المستدامة، تحددت تلك القضايا في ثلاث مسارات أساسية: الأول، مراجعة تقييميه لحالة مؤشرات التنمية المستدامة خاصة في البلدان النامية، والثاني، التحديات التي تواجه التنمية المستدامة خاصة في تلك البلدان التي سبق تصنيفها في أدبيات التنمية العالمية على أنها فقيرة أو نامية، والثالث، الآليات ذات الطابع الاقتصادي التي يمكن أن يكون لها دور فاعلا في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن غالبية الدراسات ألمحت إلى أهمية ودور المكون البشري في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة، إلا أن أيا من الدراسات التي عرض لها الباحث لم تبحث في موضوع

الدراسة الراهنة (دور الجامعات في دعم وتحقق مؤشرات التنمية المستدامة)، ومن ثم فإن موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة التي عرض لها الباحث يتحدد في هذه القضية التي ستمثل مشكلة الدراسة وأسئلتها الأساسية.

نظرية الحلزون الثلاثي Triple Helix

الإطار العام لنموذج الحلزون الثلاثي:

الحلزون الثلاثي _أو اللولب الثلاثي في ترجمة أخرى (جبران وعودة، 2021: 42) هو نموذج نظري تم تطويره من قبل كل من هنري إتزكوفيتز Henry Etzkowitz ولويت ليديسدورف Loet Leydesdorff لمناقشة العلاقة التبادلية بين كل من الجامعة والصناعة والحكومة، ويستند هذا النموذج على فكرة العلاقة الارتباطية التبادلية التفاعلية بين هذه الأطراف الثلاثة. وتعود الفكرة الأساسية لهذا النموذج إلى هنري إتزكوفيتز، وذلك في مقال له بعنوان «معايير علوم ريادة الأعمال: الآثار المعرفية للروابط الجديدة بين الجامعة والصناعة، نشر عام (1998م)، ناقش فيه الروابط والتداخل بين الجامعة والصناعة (Etzkowitz, 1998: 823-833).

وفي عام (1999م) اشترك إتزكوفيتز مع لويت وليديسدورف في مقالة بعنوان «الموقع المستقبلي للبحث ونقل التكنولوجيا»، مهد فيه لفكرة الحلزون الثلاثي للجامعة والصناعة والحكومة، ركزا في المقالة على دور الابتكار في العملية التنموية (Etzkowitz & Leydesdorff, 1999: 111-112).

وفي عام 2000 نشر إتزكوفيتز ووليديسدورف مقالة ثانية بعنوان «ديناميات الابتكار: من ثنائية الأنظمة الوطنية إلى نموذج الحلزون الثلاثي للعلاقة بين الجامعة والصناعة والحكومة»، في هذا المقال ناقش الباحثان الفكرة الأساسية لنموذج الحلزون الثلاثي ووصفوه بأنه أطروحة تستهدف تحليل العلاقة بين كل من الجامعة والصناعة والحكومة، مؤكدين على أن نموذج الحلزون الثلاثي يمكن أن يلعب دورا معززا للابتكار بشكل متزايد في مجتمعات المعرفة (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000: 109).

ويستند نموذج الحلزون الثلاثي على فلسفة تقوم على التأكيد على أهمية إعادة ترتيب العلاقات التي تربط بين كل من الجامعة والصناعة والحكومة، فالمجتمعات المعاصرة تفرض العديد من التطورات والتغيرات التي جعلت من دور الجامعة مسألة محورية في صناعة ودعم الابتكار، وأكدت تلك التحولات ان تراجع دور الدولة (ممثلة في الحكومة) في بسط هيمنتها على سياسات الصناعة أدى إلى ارتفاع وتعزيز دور الأوساط الأكاديمية في نقل التكنولوجيا والمعرفة، وتخطت الجامعة أدوارها التقليدية في التدريس والبحث العلمي البحت إلى إضافة مهمة ثالثة وهي تقديم نماذج عمل ريادية تعزز من نقل وتوطين المعرفة والتكنولوجيا (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000: 109-110).

آلية عمل الحلزون الثلاثي:

يعمل نموذج الحلزون الثلاثي وفقا لكل من إتزكوفيتز وليديسدورف من خلال علاقة تفاعلية تربط بين ثلاثة أضلاع (الجامعة، الصناعة والحكومة) (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000: 113)، ووفقا وليديسدورف فإن انتقال الأشخاص بين الجامعة والصناعة نقلًا مهمًا للغاية للمعرفة، يمكن أن يكون هذا تحركًا دائمًا في اتجاه أو آخر، أو في حالات أخرى ، وظائف كاملة يتم قضاؤها بين المجالين، ويعطي لنا مثلا واضحا على هذه العملية من خلال تجربة جامعة ستانفورد، حيث عززت الجامعة من روابط التواصل مع شركات الأدوية التي كان يمثلها كارل جيراسي، والذي كان يشغل منصب مدير الأبحاث في شركة أدوية، حيث انضم الأخير إلى جامعة ستانفورد بينما كان يواصل نشاطه الصناعي (Ldydesdorff, 2010: 370).

وفي عام (2012) نشر ليديسدورف مقالة أخرى بعنوان «الحلزون الثلاثي، الحلزون الرباعي. نماذج توضيحية لتحليل الاقتصاد القائم على المعرفة» أكد فيه على أن الفكرة الأساسية لنموذج الحلزون الثلاثي تقوم على دعم روابط التواصل ما بين الجامعة والصناعة وذلك من خلال مجموعة من التفاعلات بين الأوساط الأكاديمية (الجامعة) والصناعية والحكومات، وذلك لأجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية (Ldydesdorff, 2012: 25-26).

ووفقا لهذا النموذج (الإطار الحلزوني للابتكار) (الجامعة، الصناعة، الحكومة) يتم تمثيل كل قطاع بدائرة (حلزون) وهو أمر ينجم عن حدوث تفاعلات معقدة ولكنها في النهاية تؤكد على العلاقات القوية التي يمكن أن تنشأ بين الحلقات الثلاث المتداخلة (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000: 112)، وقد أدى التطبيق الفعلي لتلك الفكرة على نطاق واسع إلى اتجاه صانعي السياسات إلى اعتماد إطار الابتكار الثلاثي الحلزون على نطاق واسع، نجم عن عدد من المشروعات التي مثلت نموذجا ناجحا لتشارك الجامعة والمؤسسات الصناعية والحكومة (Etzkowitz & Zhoum, 2018).

الابتكار جوهر نموذج الحلزون الثلاثي

يعد نموذج الحلزون الثلاثي نموذج تحليلي للعلاقة بين المؤسسات العاملة في مجال التصنيع (وتمثلها الشركات الصناعية) والعاملة في مجال الابتكار (وتمثلها الجامعات)، وقد مثلت عملية الابتكار جوهر تلك العلاقة التي تربط بين أطراف قد تبدوا في الظاهر أنها غير متفاعلة، وهنا طرح إتزكوفيتز وليديسدورف سؤال حول الجهة المسؤولة عن الابتكار؟ وما هي العمليات المنظمة له؟ وكيف يمكن الربط بين الابتكار وسياسات التصنيع المحلية؟ (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000: 112-114).

وأكد إتزكوفيتز وليديسدورف على أن عمليات الابتكار

التي تمت من خلال أنشطة الجامعات في البحث العلمي، أعادت تشكيل الإجراءات المرتبطة بالعمل التنموي (Etzkowitz & Leydesdorff, 2000: 113).

في عام 2013 نشر إتزكوفيتز بالاشتراك مع مارينا رانجا Marina Ranga مقال بعنوان «أنظمة الحلزون الثلاثي: الإطار التحليلي لسياسة الابتكار في مجتمع المعرفة» لمناقشة دور الحلزون الثلاثي في تفعيل الابتكار عبر العلاقة الثلاثية التي ينشئها بين (الجامعة الصناعة والحكومة)، وقد أكد في هذه المقالة أنه في ظل نموذج الحلزون الثلاثي يجب التمييز بين (أ) البحث والتطوير (ب) المؤسسات ذات المجال الواحد والمجالات المتعددة «الهجينة» (ج) المبتكرون من الأفراد والمؤسسات، وقد أكد الباحثان على أن نموذج الحلزون الثلاثي يعمل على توليد المعرفة والابتكار ونشرها واستخدامهما من خلال مجموعة من الأنشطة المعرفية، وان هذا النموذج يعمل على ربط الابتكار بالجامعة، ويتيح في ذات الوقت لممارسات الابتكار أن ترتبط بالاقتصاد من خلال الاقتصاد القائم على التصنيع (Etzkowitz & Ranga, 2013: 237-240).

نموذج الحلزون الثلاثي كمدخل لتعزيز دور الجامعة في التنمية المستدامة:

في مقالة حديثة نشرها كل من إتزكوفيتز وشونيان زهو Chunyan Zhou في عام 2021 بعنوان «الحلزون الثلاثي: إطار ابتكاري لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة» (2021م) الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من نموذج الحلزون الثلاثي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Etzkowitz & Zhoum, 2021: 1-19).

أوضح الباحثان أن نموذج الحلزون الثلاثي يمكن الاعتماد عليه كاستراتيجية ديناميكية لدعم تحقق أهداف التنمية المستدامة، أكد الباحثان على أن التقدم التكنولوجي له أثار ايجابية وسلبية على الإنسانية وكوكب الأرض بوجه عام، لكن هذا التقدم طرح العديد من التحديات، وتتعلق تلك التحديات بالموارد البشرية والبيئية، والقدرة على التحمل، ويثير في ذات الوقت العديد من الأسئلة حول استدامة عدم المساواة، ومن ذلك الوضع أصبح من الخطر عزل التنمية المستدامة عن الابتكار والعكس صحيح، فالإنسانية يجب أن تجد حلولا إبداعية لمواجهة التحديات الكبيرة، سواء في مجال الابتكار أو التنمية المستدامة، وهذا يحتاج إلى تفاعل العديد من الجهات والمنظمات وعلى كافة المستويات بداية من الإطار المحلي وصولا إلى العالمية (Etzkowitz & Zhoum, 2021: 2).

منهج الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي المسحي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في سياقها الطبيعي، ويصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عن ذلك بالأرقام (العساف، 2016)، ويعد هذا المنهج مناسباً لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تم تطبيق الدراسة الميدانية في أربع جامعات سعودية وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود ومقرها مدينة الرياض، وجامعة تبوك ومقرها مدينة تبوك بشمال المملكة العربية السعودية، وجامعة بيشة ومقرها مدينة بيشة في جنوب المملكة العربية السعودية.

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث بشكل أساسي على أداة الاستبيان، وقد التزم الباحث بالخطوات المنهجية المتبعة في بناء وتصميم الاستبيان على النحو التالي:

وضع الاستبانة في شكلها الأولى: قام الباحث بداية بالرجوع إلى العديد من الدراسات والتقارير المحلية والدولية التي بحثت في قضايا التنمية المستدامة والتعليم، سواء العربية أو الدراسات الأجنبية، وذلك بهدف التعرف على طبيعة الموضوعات والقضايا التي أثارتها كل دراسة، ونوعية الأسئلة التي تضمنتها الأدوات التي اعتمدت عليها تلك الدراسات، وقد استفاد الباحث كثيرا من هذا الإجراء، إذ تمكن بفضل تلك الدراسات من تحديد ورصد القضايا التي ركزت عليها الدراسات السابقة، من هذه التقارير والدراسات: (الأمم المتحدة، 2018)، و(الأمم المتحدة، 2002)، و(الأمم المتحد، 2015)، و(الهيئة العامة للإحصاء، 2018)، و(اليونسكو، 2013)، و(اليونسكو، 2020)، و(اكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2020)، و(البراهيم، 1434)، و(الرشيد، 2020) و(الشيتي، 2020) و (United Nations, 2013) و(United Nations, 2018)، و(Leiserowitz, 2005) و(Klapper el al, 2016) و(Joseph, 2015).

صدق الاستبانة:

قام الباحث بقياس صدق الاستبانة وتم ذلك من خلال أسلوبين:

الصدق الظاهري (صدق المحكمين): قام الباحث بعرض الاستبانة على عدد من المتخصصين (5 محكمين)، وقد أبقى الباحث على جميع العبارات التي تعدت نسبة اتفاق المحكمين عليها 90 %.

صدق الاتساق الداخلي: قام الباحث بتطبيق الأداة على عينة استطلاعية بلغت (35 مفردة) من مجتمع الدارسة، وذلك بهدف قياس صدق الاتساق الداخلي، وقد اعتمد الباحث على قياس صدق الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق حساب معامل الارتباط (Pearson›s R)، بين درجة كل بعد والدرجة الكلية للاستبانة، وقد جاءت معاملات الارتباط ما بين (.785 إلى .873)، وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى معنوي بلغ

(0.01)، وهو ما يعني أن الاستبانة التي اعتمد عليه الباحث تتسم بدرجة عالية من صدق الارتباط، ويؤهلها للحصول على البيانات المطلوبة.

ثبات الاستبيان:

استخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ Cronbach›s Alpha لقياس ثبات الاستبيان، وقد بلغت قيمة معامل ألفا (.791) وهي قيمة جيدة للاعتماد على الاستبيان من ناحية الثبات. وقد تكونت الاستبانة في شكلها النهائي من المحاور التالية:

أ. **محور البيانات الأولية التي تشمل:** النوع، سنوات الخبرة، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الجامعة مقر العمل.

ب. **المحور الأول:** درجة مساهمة الجامعات في التنمية المستدامة (17 عبارة).

ت. **المحور الثاني:** أهم آليات الجامعات في دعم مؤشرات التنمية المستدامة، وتكون من أربعة أبعاد فرعية بإجمالي (32 عبارة).

ث. **المحور الثالث:** التحديات التي تواجه الجامعات في دعمها لمؤشرات التنمية المستدامة (9 عبارت).

ج. **المحور الرابع:** مقترحات بشأن تعزيز دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتكون ست أبعاد فرعية (6 عبارات).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

أ. اعتمد الباحث على المعاملات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري. معامل بيرسون لقياس درجة صدق الأداة. معامل ألفاكرونباخ لقياس ثبات الأداة.

ب. للمعالجة الإحصائية لعبارات الاستبيان وحساب الوسط المرجح قام الباحث بوضع الاستجابات وفقا لنمط ليكارت الثلاثي يبدأ بـ «درجة كبيرة » = (3)، وينتهي بـ«درجة ضعيفة» = (1).

وتم حساب الوسط الحسابي (الوسط المرجح) (Weighted Mean) وتحدد الاتجاه (Attitude) وفقا للجدول التالي:

جدول (1) درجة القطع لفئات الدرجات لكل مستوى من مستويات الإجابة

م	فئات الدرجات المتوسط المرجح	التقدير في أداة الدراسة	التوافر/ المستوى
1	من 1 إلى أقل من 1.67	يتحقق بدرجة صغيرة	ضعيفة
2	من 1.67 إلى أقل من 2.34	يتحقق بدرجة متوسطة	متوسطة
3	من 2.34 إلى 3	يتحقق بدرجة كبيرة	كبيرة

يوضح الجدول السابق أن درجة القطع حددت عن طريق طول خلايا (فئات) مقياس ليكرت الثلاثي المستخدم في الاستبانة، ووفقا للأوزان الدرجات (1-2-3) واعتبرت المتوسطات المرجحة الموضحة بالجدول والمتوسط الحسابي لها هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في الاستبانة، وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارة أو مجموعة البعد أو الدرجة الكلية للاستبانة.

عينة البحث وخصائصها:

اعتمد الباحث على المعاينة العمدية، وذلك لصعوبة سحب عينة احتمالية، لعدم استطاعة الباحث الوفاء بشروط هذا النوع من العينات، وقد قام الباحث بسحب مفردات العينة بالطريقة التحكمية، وذلك بتحديد ثلاثة شروط في وحدة المعاينة وهي:

- أن تكون الوحدة على درجة أستاذ مساعد فما أعلى.
- أن يكون لدى الوحدة خبرة في العمل لا تقل عن عشر سنوات.
- مراعاة أن تضم العينة الذكور والإناث.
- مراعاة أن تضم العينة كافة التخصصات النظرية والتطبيقية.

وقد تمكن الباحث من سحب عينة بلغ حجمها (212 مفردة) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات محل البحث.

وصف عينة الدراسة: تحددت خصائص عينة البحث في التالي:

جدول (2) خصائص عينة البحث

الوصف	البيان	التكرارات	النسبة المئوية%
النوع	ذكور	155	%73.1
	إناث	57	%26.9
	المجموع	212	%100
سنوات الخبرة	من 10 إلى أقل من15 سنة	87	%41
	من 15 سنة إلى أقل من 20	113	%53.5
	من 20 سنة فأكثر	12	%5.7
	المجموع	212	%100

الدرجة الأكاديمية	أستاذ مساعد	97	%45.7
	أستاذ مشارك	103	%48.6
	أستاذ	12	%5.7
	المجموع	212	%100
التخصص	تخصصات نظرية	149	%70.3
	تخصصات تطبيقية	56	%29.7
	المجموع	212	%100
الجامعة	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	53	%25
	الملك سعود	53	%25
	جامعة تبوك	53	%25
	جامعة بيشة	53	%25
	المجموع	212	%100

توضح بيانات الجدول (2) خصائص عينة البحث، وهي على النحو التالي:

أ. تتوزع عينة البحث حسب النوع بواقع 73.1 % لأعضاء هيئة التدريس من الذكور، و26.9 % لعضوات هيئة التدريس من الإناث.

ب. تتوزع عينة البحث حسب سنوات الخبرة بواقع 53.5 % من العينة تقع سنوات خبرتها ما بين خمسة عشر إلى أقل من عشرين عاما، و41 % تقع سنوات خبرتهم ما بين عشرة إلى أقل من خمسة عشر عاما، وأخيرا 5.7 % تزيد سنوات خبرتهم عن العشرين عاما.

ج. تتوزع عينة البحث حسب الدرجة الأكاديمية بواقع 48.6 % لدرجة أستاذ مشارك، و45.7 % لدرجة أستاذ مساعد، و5.75 % لدرجة أستاذ.

د. تتوزع عينة البحث حسب التخصص العلمي، بواقع 70.3 % من العاملين في الكليات النظرية، و29.7 % من العاملين في الكليات التطبيقية.

هـ. توزعت عينة البحث حسب الجامعة محل العمل بالتساوي بواقع 25 % لكل جامعة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة؟

جدول (3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لدرجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعزيز قدرة المجتمع للقضاء على الفقر	2.882	.3774
2	ابتكار أساليب تساعد على القضاء التام على الجوع	2.681	.4828
3	تحسين الصحة العامة لأفراد المجتمع	2.800	.4162
4	تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع	2.854	.4042
5	دعم تعليم الفتيات لتحقيق المساواة	2.887	.3462
6	دعم الابتكارات الموجهة لتحسين المياه	2.780	.4595
7	المشاركة في المشروعات التي تدعم استخدام الطاقة النظيفة	2.858	.4448
8	دعم الحيوية الاقتصادية من خلال مد سوق العمل باحتياجاته	2.873	.3988
9	دعم المشروعات الصناعية والابتكار	2.601	.4692
10	نشر الوعي بين افراد المجتمع للحد من أوجه عدم المساواة	2.858	.4341
11	جعل المدن والمجتمعات أكثر استدامة	2.755	.4526
12	توعية المجتمع بطرق وأساليب الاستهلاك والانتاج المسؤولان	2.280	.5663
13	المساهمة في المشروعات المرتبطة بالعمل المناخي	2.858	.4116
14	الحفاظ على البيئة البحرية	2.849	.4523
15	المحافظة على الحياة البرية	2.705	.4697
16	تعزيز العدالة ودعم مؤسسات المجتمع	2.839	.4309
17	عقد الشراكات مع باقي مؤسسات المجتمع	2.906	.3087
	المتوسط العام	2.780	.31223

تظهر بيانات الجدول (3) نتائج الدراسة الميدانية لتقديرات أفراد عينة الدراسة حول درجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة، وتوضح بيانات الجدول أن هناك سبعة عشر مؤشرا للتنمية المستدامة، ووفقا لتقديرات أفراد عينة الدراسة ووفقا لدرجة الحد القطعي (جدول رقم 1) فإن ستة عشر مؤشرا من هذه المؤشرات جاءت عند مستوى مرتفع، حيث زادت المتوسط الحسابي لكافة المؤشرات عن (2.34)، وجاء مؤشر واحد فق عند مستوى (متوسط)، فضلا عن ذلك فإن المتوسط العام للمؤشرات جاء عند مستوى مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (2.85)، وهو ما يعني أن درجة مساهمة الجامعات السعودية وفقا لتقديرات أفراد عينة البحث في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة اتسم بفاعلية كبيرة.

وقد تنوعت مؤشرات التنمية المستدامة التي تسهم الجامعات السعودية في تحققها، ووفقا للمتوسط الحسابي جاء مؤشر عقد شراكات مع مؤسسات المجتمع في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.90)، يليه في الترتيب الثاني مؤشر دعم تعليم الفتيات لتحقيق المساواة بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (.3462)، وفي الترتيب الثالث جاء مؤشر تعزيز قدرة المجتمع للقضاء على الفقر بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (.3774)، وفي الترتيب الرابع جاء مؤشر دعم الحيوية الاقتصادية من خلال مد سوق العمل باحتياجاته بمتوسط حسابي (2.87)، ثم وفي الترتيب الخامس المشاركة في المشروعات التي تدعم استخدام الطاقة النظيفة بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (.3988)، يليه وفي الترتيب السادس مؤشر نشر الوعي لأفراد المجتمع للحد من أوجه عدم المساواة بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (.4448)، وفي الترتيب السابع جاء مؤشر المساهمة في المشروعات المرتبطة بالعمل المناخي بمتوسط حسابي (2.85) وانحراف معياري (.4116)، وفي الترتيب الثامن جاء مؤشر تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع بمتوسط حسابي (2.85) وانحرا معياري (.4042)، وفي الترتيب التاسع جاء مؤشر الحفاظ على البيئة البحرية بمتوسط حسابي (2.84)، وفي الترتيب العاشر جاء مؤشر تعزيز العدالة ودعم مؤسسات المجتمع بمتوسط حسابي (2.83)، وفي الترتيب الحادي عشر جاء مؤشر تتحسين الصحة العامة لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (2.80)، وفي الترتيب الثاني عشر جاء مؤشر دعم الابتكارات الموجهة لتحسين المياه بمتوسط حسابي (2.78)، ثم وفي الترتيب الثالث عشر جاء مؤشر جعل المدن والمجتمعات أكثر استدامة بمتوسط حسابي (2.75)، يليه وفي الترتيب الرابع عشر مؤشر المحافظة على الحياة البرية بمتوسط حسابي (2.70)، وفي الترتيب الخامس عشر جاء مؤشر ابتكار أساليب تساعد على القضاء التام على الجوع بمتوسط حسابي (2.78)، وأخيرا وفي الترتيب السادس عشر جاء مؤشر دعم المشروعات الصناعية والابتكار بمتوسط حسابي (2.60).

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أهم الآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة؟

جدول (4) الدرجة الكلية لأبعاد الآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة

م	الآليات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	دعم الابتكار	2.8830	.28517
2	دعم ريادة الاعمال	2.8574	.33804
3	دعم اقتصاد المعرفة	2.8467	.35358
4	خدمة المجتمع	2.8644	.33088
	الدرجة الكلية	2.8629	.31049

توضح بيانات الجدول (4) الدرجة الكلية لأبعاد الآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، وتظهر هذه البيانات أن هناك أربعة أبعاد أساسية للآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، وقد جاءت كافة هذه الأبعاد عند مستوى مرتفع، حيث زادت المتوسط الحسابي لها عن (2.34)، كما جاءت الدرجة الكلية لهذه الأبعاد عند مستوى مرتفع بمتوسط حسابي (2.86) وهو ما يعني أن دور هذه الأبعاد في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة يتسم بفاعلية كبيرة.

ووفقا لدرجة المتوسط الحسابي فقد جاء دعم الابتكار في الترتيب الأول بمتوسط حسابي (2.88)، يليه خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (2.86)، وفي الترتيب الثالث جاء دعم ريادة الأعمال بمتوسط حسابي (2.85)، وفي الترتيب الرابع جاء دعم اقتصاد المعرفة بمتوسط حسابي (2.84). وفيما يلي يعرض الباحث لتفاصيل كل آلية من الآليات السابقة:

دعم الابتكار وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة

أوضحت بيانات الجدول السابق رقم (4) أن دعم الابتكار جاءت في مقدمة الآليات التي من خلالها تقوم الجامعات السعودية بتعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، ويوضح الجدول التالي الإجراءات التي من خلالها تحقق هذه الآلية هذا الهدف:

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لإجراءات آلية دعم الابتكار في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعزيز ذوي الافكار الإبداعية	2.910	.3323
2	دعم الأفكار القابلة للتحول نحو مشاريع تجارية قابلة للنمو والتطور	2.644	.4123
3	الحرص على تحسين العملية التعليمية	2.857	.3565
4	تبني برامج تعزز من مهارات البحث والتطوير	2.906	.3237
5	تحقيق نجاحات في الخدمات والمنتجات المبتكرة	2.872	.3774
6	الربط بين التعلم وحاجة سوق العمل	2.807	.3565
7	تتوفر خطة استراتيجية للبحوث العلمية	2.882	.3408
8	تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات البحثية المجتمعية	2.777	.3821
9	توفير المناخ العلمي المناسب لإنتاج المعرفة	2.896	.3491
10	توفر سبل تبني الأعمال الابتكارية	2.708	.4148
	الدرجة الكلية	2.825	.28517

توضح بيانات الجدول (5) نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهم الإجراءات التي تعتمد عليها آلية دعم الابتكار بالجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي، وتظهر هذه البيانات أن هناك عشرة إجراءات تقع تحت مظلة آلية دعم الابتكار، كما توضح البيانات أن كافة هذه الإجراءات جاءت عند مستوى (مرتفع) وفقا لدرجة الحد القطعي، إذ أن متوسطاتها الحسابية زادت عن (2.34).

وفي مقدمة الإجراءات التي من خلالها تعمل آلية الابتكار في الجامعات السعودية على دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، جاء إجراء تعزيز ذوي الأفكار الإبداعية بمتوسط حسابي (2.91)، يليه إجراء تبني برامج تعزز من مهارات البحث والتطوير بمتوسط حسابي (2.90)، وفي الترتيب الثالث جاء إجراء توفير المناخ العلمي المناسب لإنتاج المعرفة بمتوسط حسابي (2.89)، ثم وفي الترتيب الرابع جاء إجراء توفر خطة استراتيجية للبحوث العلمية بمتوسط حسابي (2.88)، وفي الترتيب الخامس جاء إجراء تحقيق نجاحات في الخدمات والمنتجات المبتكرة بمتوسط حسابي (2.87)، وفي الترتيب السادس جاء إجراء الحرص على تحسين العملية التعليمية بمتوسط حسابي (2.85)، ثم وفي الترتيب السابع إجراء الربط بين التعليم وحاجة سوق العمل بمتوسط حسابي (2.80)، يليه في الترتيب الثامن تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تقديم الاستشارات المجتمعية بمتوسط حسابي (2.77)، وفي الترتيب التاسع جاء إجراء توفير سبل تبني الأعمال الابتكارية بمتوسط حسابي (2.70)، وفي الترتيب العاشر والأخير جاء إجراء دعم الأفكار القابلة للتحول نحو مشاريع قابلة للنمو والتطور بمتوسط حسابي (2.64).

دعم ريادة الأعمال وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة

جدول (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لمؤشرات آلية دعم ريادة الأعمال في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	نشر ثقافة ريادة الأعمال بين أفراد المجتمع وبناء سلوك ايجابي نحو ممارستها	2.887	.3725
2	المشاركة في تطوير برنامج وطني لريادة الأعمال وتنمية المشروعات	2.844	.4123
3	تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في مجال ريادة الأعمال	2.849	.4083
4	مساعدة رواد الأعمال على مسايرة المستجدات في مجال ريادة الأعمال	2.840	.4490
5	إدراج ريادة الأعمال ضمن المقررات الجامعية	2.825	.4894
6	تقديم الاستشارات والإرشادات لأصحاب مشاريع ريادة الأعمال	2.868	.4261
7	إنشاء مراكز ووحدات لريادة الأعمال بالجامعات (حاضنات ريادة الأعمال)	2.877	.3943
8	ربط البحث العلمي بمشروعات ريادة الأعمال	2.858	.3755
9	عمل بروتوكولات تعاون مع القطاع الخاص لدعم التوجه نحو ريادة الأعمال	2.868	.4032
	الدرجة الكلية	2.8574	.33804

توضح بيانات الجدول (6) نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهم الإجراءات التي تعتمد عليها آلية دعم ريادة الأعمال بالجامعات السعودية لتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي، وتظهر هذه البيانات أن هناك تسعة إجراءات تقع تحت مظلة دعم آلية دعم ريادة الأعمال، كما توضح البيانات أن كافة هذه الإجراءات جاءت عند مستوى (مرتفع) وفقا لدرجة الحد القطعي، إذ أن متوسطاتها الحسابية زادت عن (2.34).

وفي مقدمة الاجراءات التي من خلالها تعمل آلية دعم ريادة الأعمال بالجامعات السعودية على دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، جاء إجراء نشر ثقافة ريادة الأعمال بين أفراد المجتمع وبناء سلوك إيجابي نحو ممارستها بمتوسط حسابي (2.88)، يليه وفي الترتيب الثاني إجراء إنشاء مراكز ووحدات لريادة الأعمال بالجامعات (حاضنات الأعمال) بمتوسط حسابي (2.87)، وفي الترتيب الثالث جاء إجراء تقديم الاستشارات والإرشادات لأصحاب مشاريع ريادة الأعمال بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (.4261)، ثم وفي الترتيب الرابع جاء إجراء عمل بروتوكولات تعاون مع القطاع الخاص لدعم التوجه نحو ريادة الأعمال بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (.4032)، وفي الترتيب الخامس جاء إجراء ربط البحث العلمي بمشروعات ريادة الأعمال بمتوسط حسابي (2.85)، يليه إجراء تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في مجال ريادة الأعمال بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (.4083)، يليه وفي الترتيب السابع المشاركة في تطوير برنامج وطني لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (.4123)، جاء بعد ذلك وفي الترتيب الثامن مساعدة رواد الأعمال في مسايرة المستجدات في مجال ريادة الأعمال بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (.4490)، وفي الترتيب التاسع والأخير جاء إجراء إدراج ريادة الأعمال ضمن المقررات الجامعية بمتوسط حسابي (2.82).

دعم اقتصاد المعرفة وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لمؤشرات آلية دعم اقتصاد المعرفة في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إنشاء برامج بحثية تتعلق بالاقتصاد المعرفي والتعلم من أجل التنمية المستدامة	2.887	.3596
2	إنشاء مراكز بحثية تابعة للجامعة تدعم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي	2.774	.5294
3	الاهتمام بعمل مشاريع مرتبطة بالاقتصاد المعرفي لطلبة الجامعة	2.802	.4852
4	عقد دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا اقتصاد المعرفة	2.854	.4379
5	مواكبة المقررات الجامعية للمتغيرات المعرفية المستحدثة	2.882	.3646
6	التعاون مع التعليم الفني والتقني في مجال اقتصاد المعرفة	2.882	.3897
	الدرجة الكلية	2.8467	.35358

توضح بيانات الجدول (7) نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهم الإجراءات التي تعتمد عليها آلية دعم اقتصاد المعرفة بالجامعات السعودية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي، وتظهر هذه البيانات أن هناك ستة إجراءات تقع تحت مظلة آلية دعم اقتصاد المعرفة، كما توضح البيانات أن كافة هذه الإجراءات جاءت عند مستوى (مرتفع) وفقا لدرجة الحد القطعي، إذ إن متوسطاتها الحسابية زادت عن (2.34).

وفي مقدمة الإجراءات التي من خلالها تعمل آلية اقتصاد المعرفة بالجامعات السعودية على دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، جاء إجراء إنشاء برامج بحثية تتعلق بالاقتصاد المعرفي والتعلم من أجل التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.88)، يليه في الترتيب الثاني إجراء مواكبة المقررات الجامعية للمتغيرات المعرفية المستحدثة بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (.3646)، وفي الترتيب الثالث جاء إجراء التعاون مع التعليم الفني والتقني في مجال اقتصاد المعرفة بمتوسط حسابي (2.88) وانحراف معياري (.3897)، وفي الترتيب الرابع جاء إجراء عقد دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا اقتصاد المعرفة بمتوسط حسابي (2.85)، وفي الترتيب الخامس جاء إجراء الاهتمام بعمل مشاريع مرتبطة بالاقتصاد المعرفي لطلاب الجامعة بمتوسط حسابي (2.80)، وفي الترتيب السادس والأخير جاء إجراء إنشاء مراكز بحثية تدعم التوجه نحو اقتصاد المعرفة بمتوسط حسابي (2.77).

خدمة المجتمع وتعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة

جدول (8) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة لمؤشرات آلية خدمة المجتمع في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إقامة فعاليات متنوعة لمناقشة قضايا الاستدامة	2.901	.3572
2	التوعية بقضايا البيئية وعلاقتها بالاستدامة مبادئها وأهدافها	2.849	.3965
3	استخدام وسائل التواصل للإعلان عن برامج وأنشطة الاستدامة بالجامعة	2.868	.3913
4	تبني برامج تطوعية لإشراك الطلاب في دعم أنشطة الاستدامة	2.858	.4000
5	تبادل الخبرات مع الجامعات الأخرى في انشطة الاستدامة	2.877	.4177
6	الشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة لدراسة قضايا الاستدامة	2.840	.4274
7	إشراك ممثلين عن المجتمع للاستفادة بآرائهم في قضايا الاستدامة	2.863	.4189
	الدرجة الكلية	2.8644	.33088

توضح بيانات الجدول (8) نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهم الإجراءات التي تعتمد عليها آلية خدمة المجتمع بالجامعات السعودية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي، وتظهر هذه البيانات أن هناك سبعة إجراءات تقع تحت مظلة آلية خدمة المجتمع، كما توضح البيانات أن كافة هذه الإجراءات جاءت عند مستوى (مرتفع) وفقا لدرجة الحد القطعي، إذ إن متوسطاتها الحسابية زادت عن (2.34).

وفي مقدمة الإجراءات التي من خلالها تعمل خدمة المجتمع بالجامعات السعودية على دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، جاء إجراء إقامة فعالية متنوعة لمناقشة قضايا الاستدامة بمتوسط حسابي (2.9)، يليه في الترتيب الثاني إجراء تبادل الخبرات مع الجامعات الأخرى في أنشطة الاستدامة بمتوسط حسابي (2.87)، وفي الترتيب الثالث جاء إجراء استخدام وسائل التواصل للإعلان عن برامج وانشطة الاستدامة في الجامعات بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (.3913)، ثم وفي الترتيب الرابع جاء إجراء إشراك ممثلين عن المجتمع للاستفادة بآرائهم في قضايا الاستدامة بمتوسط حسابي (2.86) وانحراف معياري (.4189)، وفي الترتيب الخامس جاء إرجاء تبني برامج تطوعية لإشراك الطلاب في دعم انشطة الاستدامة بمتوسط حسابي (2.85)، يلي ذلك وفي الترتيب السادس إجراء التوعية بقضايا البيئة وعلاقتها بالاستدامة ومبادئها وأهدافها بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (.3965)، وفي الترتيب السابع والأخير جاء إجراء الشراكة مع المؤسسات الحكومية والخاصة في انشطة تتعلق بالتنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.84) وانحراف معياري (.4274).

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما أهم التحديات التي تواجه الجامعات السعودية في دعمها لمؤشرات التنمية المستدامة؟

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للتحديات التي تواجه الجامعات السعودية في دعمها لمؤشرات التنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	غياب الفهم الواضح لمفهوم التنمية المستدامة لدى بعض القادة الأكاديميين والإداريين بالتعليم الجامعي	2.646	.5081
2	عدم وعي بعض القادة الجامعيين للمتطلبات اللازمة لتفعيل دور الجامعات في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة	2.434	.5596
3	عدم دعوة ممثلي الجامعات للمشاركة في صياغة المشروعات التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة في المملكة	2.486	.5104
4	عدم تضمين مؤشرات التنمية المستدامة في مخططات التعليم العالي	2.443	.5166
5	لا توجد استراتيجية وطنية موحدة تنظم دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2.472	.5369
6	عدم ربط رؤية ورسالة الجامعات بمؤشرات التنمية المستدامة	2.491	.5376
7	المركزية في صناعة القرارات التي تتعلق بمساهمة الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة	2.476	.5100
8	ضعف مستوى فاعلية الأنظمة التعليمية والبحثية وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة	2.491	.5463
9	عدم وجود رؤية واضحة للأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في دعم مؤشرات التنمية المستدامة	2.528	.5004
	الدرجة الكلية	2.4874	.42489

توضح بيانات الجدول (9) نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهم التحديات التي تواجه الجامعات السعودية في دعمها لمؤشرات التنمية المستدامة، وتظهر هذه البيانات أن هناك تسعة تحديات، كما توضح البيانات أن كافة هذه التحديات جاءت عند مستوى (مرتفع) وفقا لدرجة الحد القطعي، إذ إن متوسطاتها الحسابية زادت عن (2.34).

وفي مقدمة تلك التحديات جاء تحدي غياب الفهم الواضح لمفهوم التنمية المستدامة لدى بعض القادة الأكاديميين والإداريين بالتعليم الجامعي بمتوسط حسابي (2.64)، يليه وفي الترتيب الثاني تحدي عدم وجود رؤية واضحة للأدوار التي يمكن أن تقوم بها الجامعة في دعم مؤشرات التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.52)، ثم وفي الترتيب الثالث جاء تحدي عدم ربط رؤية ورسالة الجامعات بمؤشرات التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.49) وانحراف معياري (.5004)، وفي الترتيب الرابع جاء تحدي ضعف مستوى فاعلية الأنظمة التعليمية والبحثية وقصورها عن مسايرة التقدم العلمي والتقني في العالم ومستلزمات تحقيق التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.49) وانحراف معياري (0.4563)، وفي الترتيب الخامس جاء تحدي عدم دعوة الأجهزة الحكومية لممثلي الجامعات للمشاركة في صياغة المشروعات التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة في المملكة بمتوسط حسابي (2.48)، يلي ذلك وفي الترتيب السادس تحدي المركزية في صناعة القرارات التي تتعلق بمساهمة الجامعات في تحقيق التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري (.5100)، وفي الترتيب السابع جاء تحدي لا توجد استراتيجية وطنية موحدة تنظم دور الجامعات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.47) وانحراف معياري (.5369)، وفي الترتيب الثامن جاء تحدي عدم تضمين مؤشرات التنمية المستدامة في مخططات التعليم العالي بمتوسط حسابي (2.44) ، يليه وفي الترتيب التاسع تحدي عدم وعي بعض القادة الجامعيين للمتطلبات اللازمة لتفعيل دور الجامعات في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.43).

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما أهم المقترحات التي من شأنها أن تعزز من دور الجامعات السعودية في دعم مؤشرات التنمية المستدامة؟

جدول (10) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتقديرات عينة الدراسة للمقترحات التي من شأنها أن تعزز من دور الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة

م	المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	وضع استراتيجية شاملة لأجل تفعيل دور الجامعات في دعم مؤشرات التنمية المستدامة	2.528	.5098
2	إنشاء هيكل إداري يختص بالإشراف على دور الجامعات أجل دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة	2.505	.5105
3	نشر الاستدامة من خلال وظائف الجامعة الثلاثة	2.500	.5288
4	دعوة الجامعات الأهلية للتعاون مع الجامعات الحكومية في انشطة التنمية المستدامة	2.472	.5543
5	تعزيز دور الجامعة في العمل البيئي المتعلق بالاستدامة	2.481	.5461
6	إنشاء مراكز للتميز البحثي تعني بقضايا التنمية المستدامة في المجتمع السعودي	2.495	.5012

توضح بيانات الجدول (10) نتائج الدراسة فيما يتعلق بأهم المقترحات التي من شأنها أن تعزز من دور الجامعات السعودية في تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة في المجتمع السعودي، وتظهر هذه البيانات أن هناك ستة مقترحات، كما توضح البيانات أن كافة هذه المقترحات جاءت عند مستوى (مرتفع) وفقا لدرجة الحد القطعي، إذ إن متوسطاتها الحسابية زادت عن (2.34).

وفي الترتيب الأول جاء مقترح وضع استراتيجية شاملة لأجل تفعيل دور الجامعات في دعم مؤشرات التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.52)، يليه في الترتيب الثاني مقترح إنشاء هيكل إداري يختص بالإشراف على دور الجامعات أجل دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (.5105) وفي الترتيب الثالث جاء مقترح نشر الاستدامة من خلال وظائف الجامعة الثلاثة بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (.5288)، يلي ذلك وفي الترتيب الرابع مقترح إنشاء مراكز للتميز البحثي تعني بقضايا التنمية المستدامة في المجتمع السعودي بمتوسط حسابي (2.49)، وفي الترتيب الخامس جاء مقترح تعزيز دور الجامعة في العمل البيئي المتعلق بالاستدامة بمتوسط حسابي (2.48)، وفي الترتيب السادس والأخير جاء مقترح دعوة الجامعات الأهلية للتعاون مع الجامعات الحكومية في أنشطة التنمية المستدامة بمتوسط حسابي (2.47).

مناقشة النتائج:

بحثت الدراسة الراهنة في موضوع الجامعات السعودية ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، وهي دراسة ميدانية في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي في التنمية، وقد عرض الباحث في الجزء السابق لنتائج الدارسة الميدانية، ويأتي هنا ليناقش النتائج التي خلصت إليها الدراسة في ضوء الإطار النظري للبحث.

أولاً: مناقشة نتائج السؤال الأول المتعلق بدرجة مساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة

من المعلوم أنه هناك سبعة عشر مؤشرا للتنمية المستدامة، ووفقا لتقديرات أفراد عينة الدراسة فإن ستة عشر مؤشرا من هذه المؤشرات جاءت عند مستوى مرتفع، حيث زاد المتوسط الحسابي لكافة المؤشرات عن (2.34)، وأن الدرجة الكلية لمساهمة الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة جاء عند مستوى مرتفع، ومن مراجعة المؤشرات الستة عشر أمكن للباحث تصنيفها إلى أربع حزم أساسية:

- الأولى، تضم مجموعة المؤشرات ذات الطابع الاقتصادي والتي تشمل: تعزيز قدرة المجتمع للقضاء على الفقر، ودعم الحيوية الاقتصادية، ودعم المشروعات الصناعية والابتكار.
- الثانية، تضم المؤشرات ذات الطابع الاجتماعي والتي تشمل: ابتكار أساليب تساعد على القضاء على الجوع، وتحسين الصحة العامة لأفراد المجتمع، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع للحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز العدالة ودعم مؤسسات المجتمع، وعقد الشراكات مع باقي مؤسسات المجتمع.
- الثالث، تضم المؤشرات ذات الطابع الثقافي، وتشمل: تحقيق التعليم الجيد والشامل للجميع، دعم تعليم الفتيات، نشر الوعي بين أفراد المجتمع للحد من أوجه عدم المساواة.
- الرابع، تضم المؤشرات ذات العلاقة بالبيئة، وتشمل: دعم الابتكارات الموجهة لتحسين المياه، المشاركة في المشروعات التي تدعم الطاقة النظيفة، جعل المدن والمجتمعات أكثر استدامة، المساهمة في مشروعات مرتبطة بالعمل المناخي، والمحافظة على الحياة البرية.

ويرى الباحث أن هذه المعطيات أو المؤشرات التي تتوزع على أربع حزم أساسية، يمكن فهم دور الجامعات في تحققها من زاويتين، الأولى، زاوية التحليل السوسيولوجي في ضوء نظرية الحلزون الثلاثي، والثانية في ضوء المعطيات المجتمعية للمجتمع السعودي والمرتبطة برؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

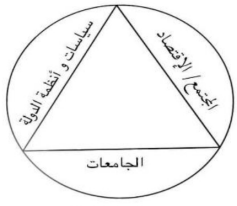

المصدر: (مثلث الحلزون الثلاثي ودائرة رؤية المملكة 2030) من تصميم الباحث.

الشكل السابق يعبر عن الفكرة التي من خلالها يحاول الباحث أن يدمج ما بين المفاهيم المعرفية لنظرية الحلزون الثلاثي وبين الواقع المجتمعي الذي تمثله في الدراسة الراهنة رؤية المملكة 2030، ويظهر الشكل السابق مثلث يجسد الفكرة الأساسية للحلزون الثلاثي كما جاءت لدى منظريها، تحيط به دائرة يعتبرها الباحث تمثل الإطار المجتمعي في المملكة العربية السعودية الذي تقوده في الوقت الراهن رؤية المملكة 2030.

الشق الأول من الشكل السابق (المثلث متساوي الأضلاع) يجسد الجهود التي تبذلها الجامعات السعودية في مختلف المجالات والأصعدة ذات التماس المباشر والانعكاس القوي على مؤشرات التنمية المستدامة الستة عشر، وتلك الجهود تمثل القاعدة التي تنطلق من خلالها الجامعات في علاقتها بكل من السياسات والأنظمة الحكومية من جهة والصناعة والمعبر عنها بسوق العمل والاقتصاد من ناحية أخرى، والباحث هنا يلتزم بالإطار التحليلي التصوري الذي قدمه منظري الحلزون الثلاثي، فالحلزون الثلاثي يعمل وفقا لآلية محددة من خلال علاقة تفاعلية تربط بين ثلاثة أضلاع (الجامعة، الصناعة والحكومة)، حيث تقوم الجامعة بتوفير التعليم للأفراد فضلا عن البحث العلمي. لذلك؛ تدور التفاعلات بين الجامعة والصناعة في البداية حول هذين العنصرين. في نموذج خطي للابتكار، من المفترض أن تقدم الجامعات الأبحاث التي ستبني عليها الصناعة لإنتاج السلع التجارية، ومن ثم تحدث التفاعلات الأخرى من خلال إشراك مديري الصناعة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في كلا القطاعين.

ووفقا لما خلصت إليه نتائج الدراسة، يمكن القول بأن الجامعة وبما تقدمه من أنشطة علمية (تتمثل في البحث العلمي) وتعليمية (تتمثل في البرامج الدراسية في كافة المراحل) والمجتمعية (في مجال خدمة المجتمع) من خلال هذه الأنشطة تمثل حجر الزاوية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة المشار إليها.

وسواء كانت مؤشرات التنمية المستدامة تتعلق بالجوانب البيئية أو الاقتصادية او الاجتماعية أو الثقافية، فإن النتائج تؤكد

على أن أدوار الجامعة تلحق بكل تلك المؤشرات، ومن ثم يمكن القول بانها تعد آلية أساسية تعمل على تعزيز مؤشرات التنمية المستدامة وتضمن تحققها في كافة أرجاء المجتمع السعودي.

هنا يمكن القول بأن هناك علاقة ارتباطية قائمة بين رؤية المملكة 2030 بأضلاع مثلث الحلزون الثلاثي، فسواء كان الأمر يتعلق بقاعدة المثلث (الجامعات) أو ضلعيه (الصناعة/السياسات والبرامج) فإن رؤية المملكة 2030 تمثل الدليل –أو المظلة_ الذي/ التي تعمل من خلاله كافة هذه المكونات.

وبالنظر إلى مرتكزات رؤية المملكة 2030 سنجد أنها تقوم على العديد من المسارات اشتملت عليها برامج الرؤية، ومن تلك المسارات ذات العلاقة بموضوع هذه الدراسة ثلاث مسارات أساسية وهي: أولا، مسار التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي على وجه الخصوص، إذ أولت الرؤية التعليم الجامعي عناية كبيرة وعولت عليه ونظرت إليه بوصفه حجز الزاوية في تحقيق نهضة شاملة في المجتمع السعودي، وهذا المسار يشكل أحد اضلاع مثلث الحلزون الثلاثي. ثانيا، مسار الصناعة/ الاقتصاد، وهذا المسار يستهدف سوق العمل وما يرتبط به من مسارات فرعية مثل التدريب والتشغيل وفرص العمل ...الخ، وقد خصصت له الرؤية بندا مستقلا يحمل عنوان (اقتصاد مزدهر). ثالثا، مسار السياسات والبرامج، وهذا المسار يختص بمجموعة من البرامج التي تعد الذراع التنفيذية لرؤية المملكة 2030، ومن أهمها: برنامج التحول الوطني، برنامج الشراكات الاستراتيجية، برنامج تعزيز الشخصية الوطنية، برنامج تنمية القدرات البشرية، برنامج تطوير الصناعات الوطنية، برنامج الإسكان (وثيقة الأهداف الاستراتيجية وبرامج تحقق الرؤية،2020).

ومن هنا يرى الباحث أن رؤية المملكة العربية السعودية 2030 تشكل الإطار العام الذي يتفعل من خلاله نموذج الحلزون الثلاثي لدعم مؤشرات التنمية المستدامة وتحققها على أرض الواقع.

ثانياً: مناقشة نتائج السؤال الثاني: المتعلق بأهم الآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم وتحقق مؤشرات التنمية المستدامة

أظهرت النتائج أن هناك أربعة أبعاد أساسية للآليات التي تعتمد عليها الجامعات السعودية في تعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، وقد جاءت كافة هذه الأبعاد عند مستوى مرتفع، فقد جاءت هذه الأبعاد على النحو التالي: في الترتيب الأول جاء بعد دعم الابتكار، يليه في الترتيب الثاني بعد خدمة المجتمع، ثم وفي الترتيب الثالث جاء بعد دعم ريادة الأعمال، وفي الترتيب الرابع جاء بعد دعم اقتصاد المعرفة.

الأبعاد الأربعة السابقة _من وجهة نظر الباحث_ يمكن تفسيرها ومناقشتها في ضوء الشكل السابق والذي أطلق عليه الباحث (مثلث الحلزون الثلاثي ودائرة رؤية المملكة 2030)، بداية القراءة مع البعد الأول (دعم الابتكار) والذي أوضحت النتائج الميدانية أنه يتضمن عدد من الإجراءات التي تقوم بها الجامعات السعودية والموجهة لتعزيز ودعم مؤشرات التنمية المستدامة، ومنها: تعزيز ذوي الأفكار الإبداعية، تبني برامج تعزز من مهارات البحث، وتوفير المناخ العلمي المناسب لإنتاج المعرفة. إضافة إلى عدد من الإجراءات الأخرى.

ويرى الباحث أن آلية دعم الابتكار بإجراءاتها السابقة، تتفق تماما وفكرة (الابتكار جوهر الحلزون الثلاثي) التي ناقشها الباحث في عرضه للنموذج النظري، والابتكار هنا يمكن النظر إليه من زاويتين، الأولى بوصفه يشكل أحد المهام التي تقوم بها الجامعات والتي بدورها تمثل قاعدة مثلث الحلزون، والزاوية الثانية، أن الابتكار يعد حلقة الربط بين الجامعات (كمؤسسة تقدم الابتكار) وسوق العمل، بوصفه المعبر عن الصناعة التي تستوعب منتجات الجامعة الابتكارية، وكل ذلك (الدور الابتكاري للجامعة، ودور الصناعة التي تستوعب منتجات الجامعة) يعمل في ظل السياسات والبرامج التي تتبناها رؤية المملكة 2030 والتي تضمنت العديد من المبادرات الموجهة نحو تعزيز الدور الابتكاري لمؤسسات التعليم (سواء التعليم المهني والأكاديمي الجامعي).

ومن الملاحظ أن الجامعات السعودية نشطت خلال السنوات الأخيرة في مجال دعم الابتكار، وذلك ضمن منظومة تعمل عليها وزارة التعليم، وهي منظومة متكاملة للبحث وريادة الأعمال، تستند في فلسفة عملها إلى قاعدة تؤكد على أن البحث والابتكار عنصراً حيويًا يساعدان على تحقيق الأهداف بعيدة المدى خصوصاً تلك التي حملتها رؤية المملكة 2030، واستشعاراً لهذا التأثير بالغ الأهمية فقد وضعت الوزارة اهدافاً تسعى لتحقيقها تتمثل أهمها في العمل على أن تكون المملكة من بين أفضل 10 دول في مؤشر التنافسيّة العالميّة بحلول عام 2030، خاصة وأن هناك مكونان أساسيان لمؤشر التنافسيّة العالميّة يرتبطان بشكل مباشر بالأبحاث والتطوير ويمكن تحسينهما من خلال زيادة القدرة على التنافسيّة في الأبحاث والابتكار، كما تسعى الوزارة من خلال دعم البحث والابتكار إلى تحقيق وجود ما لا يقل عن 5 جامعات سعوديّة ضمن أفضل 200 جامعة في التصنيف العالمي؛ الأمر الذي يتطلب تحقيق إجراء أبحاث عالية الجودة والتأثير في جامعات السعودية. ولتحقيق تلك الأهداف عملت الوزارة على دعم جهود البحث والابتكار في الجامعات السعودية وشجعت عبر الصناعات الوطنيّة بطريقة تسهم في تحفيز الأبحاث وإنتاج المعرفة والتنمية الاجتماعيّة والتنمية الاقتصاديّة بمشاركة القطاع الخاص، إذ تقدم وزارة التعليم المزيد من الدعم للجامعات بهدف التطوير والاستثمار في البنية التحتية للأبحاث كما تشجع على التعاون مع الشركاء الآخرين في منظومة البحث والابتكار (موقع وزارة التعليم، 2022).

ولتحقيق المنظومة السابقة أطلقت وكالة البحث والابتكار بوزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ثمان منصات إلكترونية تستهدف تقديم خدمات شاملة لمنظومة البحث والابتكار في

الجامعات، لتكون ضمن أفضل 10 دول عالمياً في مؤشر التنافسية العالمية بحلول 2030. من خلال تحفيز الأبحاث العلمية وإنتاج المعرفة من خلال إطلاق عدد من البرامج والمشاريع والمبادرات التطويرية والمنصات الرقمية بهدف استثمار الجهود البحثية المبذولة في الجامعات لخدمة الاحتياجات الوطنية والتنمية المناطقية بمشاركة القطاع الخاص (آل غرسان، 2021)

من هنا يرى الباحث أيضا أن نموذجه التحليلي (مثلث الحلزون الثلاثي ودائرة رؤية المملكة 2030) يتسم بفاعلية كبيرة في فهم آلية دعم الابتكار بالجامعات السعودية ودورها في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة.

وبالرجوع إلى أحد المفاهيم والأفكار الأساسية لنموذج الحلزون الثلاثي (فكرة نموذج الحلزون الثلاثي كمدخل لتعزيز دور الجامعة في التنمية) يرى الباحث أن هذه الفكرة تتسم بدرجة كبيرة من الفاعلية والقدرة على فهم الأدوار التنموية التي يمكن أن تقوم بها الجامعات السعودية عبر الابتكار في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة، فوفقا لهذه الفكرة يعمل نموذج الحلزون الثلاثي بمثابة أداة لتطوير نظام الابتكار، ومن ثم يمكن استخدامه لمعالجة المشكلات التي تحدث بسبب التطور المتفاوت في التقدم التكنولوجي، كما يعد الحلزون الثلاثي هنا آلية لتطويع الابتكار وربطه أيضا بالجهود الموجهة نحو البيئة.

وجاء البعد الثاني من أبعاد آليات الجامعات السعودية في دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، متمثلا في خدمة المجتمع، وبمراجعة ما كشفت عنه النتائج الميدانية فيما يتعلق بالإجراءات التي ينطلق منها هذا البعد، يرى الباحث أن الجهود التي تبذلها الجامعات في خدمة المجتمع تعد حلقة الوصل الحقيقية التي تربط بين أضلاع مثلث الحلزون الثلاثي، والتي تقوي من روابط الصلة بين كافة المكونات التي يثيرها هذا النموذج الحلزوني ثلاثي الأضلاع. إذ أن الإجراءات التي يعتمد عليها هذا البعد من آليات الجامعات في دعم مؤشرات التنمية المستدامة، ترتكز على نشر ثقافة ريادة الأعمال بين أفراد المجتمع وبناء سلوك إيجابي نحو ممارستها، إنشاء مراكز ووحدات لريادة الأعمال بالجامعات (حاضنات الأعمال)، تقديم الاستشارات والإرشادات لأصحاب مشاريع ريادة الأعمال، عمل اتفاقيات وسياسات تعاون مع القطاع الخاص لدعم التوجه نحو ريادة الأعمال، وربط البحث العلمي بمشروعات ريادة الأعمال، وتأهيل الكوادر البشرية المتخصصة في مجال ريادة الأعمال، والمشاركة في تطوير برنامج وطني لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة.

ويتضح أن ريادة الأعمال تحظي باهتمام واسع من وزارة التعليم، حيث عملت على إطلاق عدد من المشاريع والمبادرات الداعمة لها، كما خصصت ميزانية وصلت إلى أكثر من 50 مليون ريال، ويأتي حرص الوزارة على إدراج الفكر الريادي تحقيقا لأهداف رؤية 2030، أصبحت الجامعات السعودية تدمج ريادة الأعمال ضمن تجربتها وبرامجها الأكاديمية، ويشمل ذلك تقديم مناهج مبنية على الابتكار وريادة الأعمال والتواصل مع القادة والصناعة وتأمين رأس المال، وتعمل برامج ريادة الأعمال في التعليم، على ترسيخ ثقافة الريادة، والاستثمار، بالإضافة إلى تحفيز روح المبادرة لدى الطلبة؛ لزيادة كفاءتهم وتمكينهم من تحقيق أهدافهم (حسن، 2022).

ووفقا للتوجه نحو تدعيم ريادة الأعمال تم إنشاء نحو سبعة عشر برنامجا لريادة الأعمال في عدد من الجامعات السعودية، منها مركز خدمات التوظيف والأعمال الريادية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، و مركز الأبداع وريادة الأعمال بجامعة الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز، ومركز الابتكار وريادة الأعمال بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، و حاضنة أعمال جامعة الباحة، إضافة إلى معهد الأمير سلمان لريادة الأعمال ووادي الرياض للتقنية وشركة وادي الرياض وجمعية ريادة الأعمال بجامعة الملك سعود، وامتد الاهتمام بمشروعات وبرامج ريادة وحاضنات الأعمال إلى كافة الجامعات السعودية.

إن هذه الإجراءات التي تعتمد عليها الآلية الثانية من آليات الجامعات السعودية في تحقق مؤشرات التنمية المستدامة، يؤكد أهمية دور تلك الجامعات في إنجاح فكرة الحلزون الثلاثي، حيث أن الجامعات تعمل على عملية الربط بين مكونات الحلزون الثلاثي، فالجامعات تقوم بأدوار مركبة، ولا يتوقف الأمر عند تقديم ودعم الابتكار الموجه نحو الصناعة، بل وتقدم أيضا خدمات لوجيستية من شأنها الربط بين مكونات الحلزون الثلاثي.

وهنا يؤكد الباحث على أهمية الأدوار والأنشطة التي تقوم بها الجامعات السعودية في هذا الجانب بما يسهم في دعم وتحقيق المرتكزات الأساسية لضمان تحقق أهداف وفلسفة الرؤية.

أما البعد الثالث (دعم ريادة الأعمال)، والبعد الرابع (دعم اقتصاد المعرفة) فهما من وجهة نظر الباحث يعدان المؤشرين الإجرائيين اللذين يؤكدان على قدرة النموذج المقترح من قبل الباحث (مثلث الحلزون الثلاثي ودائرة رؤية المملكة 2030) على فهم الدور الذي تقوم به الجامعات السعودية في دعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة والعمل على تحققها في المجتمع السعودي، فمن خلال دعم ريادة الأعمال يتم الربط بين الجامعات بوصفها مراكز للابتكار والدعم والبحث العلمي وبين سوق العمل بوصفها تعبر عن (الاقتصاد الصناعي) وهو الضلع الأكثر أهمية في مثلث الحلزون الثلاثي، هذا من ناحية، ومن جهة أخرى، فإن دعم اقتصاد المعرفة يصب في ذات المسار الذي تعمل من خلاله مشروعات ريادة الأعمال، وكل ذلك تحت مظلة دائرة رؤية المملكة 2030، تلك الرؤية التي أدخلت مفاهيم وتصورات وأدوار جديدة لمؤسسات الدولة في المملكة العربية السعودية وفي مقدمتها المؤسسة الجامعية.

التوصيات:

في ضوء ما كشفت عنه نتائج الدراسة الميدانية فيما يتعلق

بالتحديات التي تواجه الجامعات السعودية في سعيها لدعم وتحقق مؤشرات التنمية المستدامة، فضلا عن النتائج الخاصة بالمقترحات التي قدمت بهدف تعزيز هذا الدور، يتقرح الباحث التوصيات التالية:

- إدخال برامج تعليمية جديدة لتعليم الطلاب _بوصفهم قادة المستقبل_ متطلبات وتحديات التنمية المستدامة
- تعزيز البرامج البحثية في الجامعات حول قضايا التنمية المستدامة.
- قيام وزارة التعليم بإعداد برنامج تدريبي موجه إلى القيادات الجامعية يركز على متطلبات تحقق مؤشرات التنمية المستدامة.
- أن تتبنى مؤسسات صنع القرار والسياسات المتعلقة بالعمل التنموي توجها لإشراك ممثلي عن الجامعات السعودية في صناعة المشروعات والقرارات والسياسات الموجهة نحو مؤشرات التنمية المستدامة.
- أن تعمل وزارة التعليم عبر لجنة متخصصة بإعداد استراتيجية شاملة لتحديد وتوضيح الأدوار المتنوعة التي يمكن أن تقوم بها الجامعات السعودية لدعم وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة، مع وضع القواعد الإجرائية لتنفيذ توجهات هذه الخطة.
- زيادة المخصصات المالية للجامعات خاصة فيما يتعلق بأنشطة البحث العلمي ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

أكاديمية الإمارات الدبلوماسية. (2020). تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة 2019. المنطقة العربية. شبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة. أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.

آل غرسان، عبدالله. (2021). ثماني منصات لدعم الباحثين والمبتكرين في الجامعات السعودية. مقال متاح على الرابط التالي بتاريخ 2022/6/15: https:// www.alriyadh.com/1917597

الأمم المتحدة. (2002). مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. البند رقم 8. جوهانسبرغ. جنوب أفريقيا.

الأمم المتحدة. (2005). استراتيجية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للتعليم من أجل التنمية المستدامة المعتمدة في الاجتماع الرفيع المستوى. اللجنة الاقتصادية لأوروبا. لجنة السياسة البيئية. الاجتماع الرفيع المستوى لوزارات البيئة والتعليم. فيلنيوس. ليتوانيا.

الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (2015) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030. القرار المتعلق بالبند رقم 15 و116.

الأمم المتحدة، شعبة التنمية المستدامة. (2018) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة «دليل لإعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية». إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. [ترجمة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)].

البراهيم، هيا بنت عبد العزيز. (1434). تطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. *مجلة رسالة التربية وعلم النفس*. جامعة الملك سعود. العدد (44).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2020). دعائم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة «الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي». الأمم المتحدة. الطبعة العربية.

البعاج، مهدي جابر. (2019). مفهوم التنمية المستدامة لدى طالبات المرحلة المتوسطة، مجلة علوم الموانئ، المجلد 2، العدد 2، وارة التربية، العراق.

التهامي، وليد فرج محمود. (2012). تأثير التميز الاقتصادي للدولة على قبولها العالمية متضمنات التنمية المستدامة: دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات. جامعة بنغازي. كلية الاقتصاد. ليبيا.

الجبوري، على عبودي نعمه. (2019). التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي اقتصادي اجتماعي. *مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث*. المركز الديمقراطي العربي. برلين. المانيا. العدد (6). 1-16.

جعفر، سمير. (2019). التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر: دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير. جامعة محمد خيضر. بسكرة. الجزائر.

حجام، العربي وطري، سميحة. (2019). التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات. *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*. المجلد (6). العدد (1). 121-140.

حسن، لمياء. (2022). ريادة الأعمال في الجامعات السعودية ورؤية 2030. تقرير متاح على الرابط التالي بتاريخ 2022/6/15: https://www. rowadalaamal.com/?p=53793

دهنان، محمد وزغاشو، مريم. (2018). دور التعليم في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول الجزائر وحتمية التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة». كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير. جامعة عباس لغرور خنشلة. الجزائر.

ديب، ريدة ومهنا، سليمان. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة. *مجلة جامعة دمشق للعلوم والهندسة*. المجلد (25). العدد (1). 487-520.

الربيعي، علي مهداوي دواد سليمان. (2009). التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسيوية مختارة، رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات. جامعة كربلاء. كلية الإدارة والاقتصاد. العراق.

الرشيد، بسام بن فهد زيدان. (2020). مستوى تضمين محتوى أهداف التنمية المستدامة لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 في كتاب العلوم للصف الثالث الابتدائي (دراسة تحليلية). *مجلة كلية التربية جامعة الأزهر*. الجزء الثاني. العدد (185). 579-621.

سليمان، أحمد منير. (2011). الإسكان والتنمية المستدامة في الدول النامية. بيروت: دار الراتب الجامعية.

الشامي، لبنان هاتف. (2019). واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*. العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن. العراق. 244-266.

الشيتي، أيناس محمد أبراهيم. (2020). دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية، دراسة تحليلية لآراء القيادة الإدارية في جامعة القصيم، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*. المجلد (9). العدد (3). 537-561.

صالحي، صالح. (2006). المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي. دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

صولة، فيروز. (2018). التربية بيئة والتنمية المستدامة، دفاتر مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة. مركز البحث العلمي والتقني في المناطق الجافة. بسكرة. الجزائر.

عبد الأمير، السعيد وشليحي، إيمان (2000). متطلبات التنمية المستدامة، الملتقي الوطني الأول حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي. رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير. الجزائر.

عمايري، راندة. (2012). التعليم النوعي للجميع مفتاح التنمية البشرية المستدامة، *مجلة الدراسات الاجتماعية والتربوية*. المجلد (3). العدد (15). 146-150.

غانم، سمر خيري مرسي (2021). معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي: دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية. بحث مقدم إلى الملتقى الدولي «مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي». جامعة قالمة. 3-4 ديسمبر.

غنيم، عثمان محمد وأبو زنط، ماجدة أحمد (2007) التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

فاكية، سقني (2010). التنمية الإنسانية المستدامة وحقوق الإنسان. رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.

فرج، شعبان. (2012). الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر (2000-2010). رسالة دكتوراه منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير. جامعة الجزائر 3. الجزائر.

مركز الإحصاء. (2015). مؤشرات التنمية المستدامة في إمارة أبو ظبي. الإمارات العربية المتحدة.

مركز الانتاج الإعلامي. (1427). التنمية المستدامة في الوطن العربي. بين الواقع والمأمول. سلسلة نحو مجتمع المعرفة. جامعة الملك عبدالعزيز. جدة. المملكة العربية السعودية.

مطرود، حنين جمال. (2018). معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية، رسالة ماجستير (منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات) جامعة القادسية، العراق.

مكتب العمل الدولي. (2009). التنمية المستدامة للمؤسسات واستحداث الوظائف في المنطقة العربية: مراجعة القضايا. المنتدى العربي للتشغيل. بيروت.

الهيئة العامة للإحصاء. (2018). أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية. التقرير الإحصائي للوضع الراهن. المملكة العربية السعودية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2018). أهداف التنمية المستدامة. الاستعراض الطوعي الوطني الأول للمملكة العربية السعودية. المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018م «التحول نحو مجتمعات مستدامة ومرنة» 9-18 يوليو. نيويورك. الولايات المتحدة الأمريكية.

وزارة الاقتصاد والتخطيط، (2019). موجز خطة التنمية العاشرة وأولوياتها. المملكة العربية السعودية.

يحياوي، نعيمة وعاقلي، فضيلة (2018). التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التفسير، جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر.

يخلف، محمد جلال ومحامدي، وليد. (2016). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة في ظل أزمة انخفاض سعر البترول. دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير منشورة على الشبكة الدولية للمعلومات. كلية العلوم الاقتصادية. جامعة العربي التبسي. الجزائر.

اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2013). التربية من أجل التنمية المستدامة. كتاب مرجعي. (الطبعة العربية). الرياض. المملكة العربية السعودية.

اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2017). التعليم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أهداف التعليم). الطبعة العربية. باريس. فرنسا.

اليونسكو، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. (2020). التعليم من أجل التنمية المستدامة» شركاء في العمل» تقرير الشركاء الرئيسيين في برنامج العمل العالمي 2015-2019. الطبعة العربية. باريس. فرنسا.

Arabic References

Abdul Amir, Said and Shlahi, Iman. (2000). Requirements of Sustainable Development, First National Forum on Prospects for Sustainable Development in Algeria and Environmental Rehabilitation Requirements, (Master›s thesis published on the Internet), Faculty of Economics and Interpretation Sciences, Algeria.

Al-, Inas Mohammed Ibrahim. (2020). The Role of Saudi Universities in Aligning Higher Education Outputs and Sustainable Development Requirements in accordance with Vision 2030 in the Kingdom of Saudi Arabia, An Analytical Study of the Views of Administrative Leadership at Qassim University, *International Journal of Economics and Business*, Vol. 9, No. 3, pp. 537561-.

Al-Brahim, Haya bint Abdul Aziz. (1434). Developing Education for Sustainable Development in the Kingdom of Saudi Arabia, *Journal of Education and Psychology*, King Saud University, Forty-fourth Issue.

Al-Gharsan , Abdullah. (2021). Eight platforms to support researchers and innovators in Saudi universities. Article available at the following link on 152022/6/: https://www.alriyadh.com/1917597

Al-Jubouri, Ali Aboudi Nehme. (2019). Sustainable Health Development: Challenges and Future Trends: An Environmental, Economic and Social Approach, *Journal of Human Resources Development for Studies and Research*, Arab Democratic Center, No. 6, pp. 116-, Berlin, Germany.

Al-Rasheed, Bassam bin Fahd Zaidan. (2020). The level of inclusion of the content of the sustainable development goals of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030 in the science book for the third grade of primary school (an analytical study) *Journal of the Faculty of Education,* Al-Azhar University, Part II, Issue, 185, pp. 579621-, Arab Republic of Egypt.

Al-Rubaie, Ali Mahdawi Dawad Suleiman. (2009). Economic Analysis of Sustainable Development Indicators in Selected Asian Countries, Master›s Thesis (published on the Internet),

Sustainable Development Goals in the Kingdom of Saudi Arabia, Statistical Report on the Current Situation, Kingdom of Saudi Arabia.

Ghanem, Samar Khairy Morsi. (2021). Obstacles to Sustainable Development in the Islamic World: An Analytical Study Applied to the Arab Republic of Egypt, Research presented to the International Forum «Elements of Achieving Sustainable Development in the Islamic Economy», University of Guelma, 34- December.

Ghoneim, Othman Mohammed and Abu Zant, Magda Ahmed. (2007) Sustainable Development: Its Philosophy, Planning Methods and Measurement Tools, Dar Al-Safa for Publishing and Distribution, Amman.

Hajjam, Al-Arabi, Tarin Samiha. (2019). Sustainable Development in Algeria: An Analytical Reading of the Concept and Constraints, *Journal of Development Research and Studies,* vol. 6, p. 1, pp. 121140-.

Hassan, Lamia. (2022). Entrepreneurship in Saudi Universities and Vision 2030. A report available on 152022/6/: https://www.rowadalaamal.com/?p=53793

International Labour Office. (2009). Sustainable Enterprise Development and Job Creation in the Arab Region: A Review of Issues. Arab Employment Forum, Beirut.

Jaafar, Samir. (2019). Sustainable development and strategies for its application in Algeria: a case study of Algeria, Master›s thesis (published on the Internet), Faculty of Economic, Commercial and Exegesical Sciences, University of Mohamed Khider - Biskra, Algeria.

Khalaf, Mohamed Jalal, & Mahmadi, Walid. (2016). Small and medium enterprises and sustainable development in light of the crisis of low oil price. Case Study of Algeria, Master›s Thesis (published on the Internet), Faculty of Economic Sciences, Larbi Tebsi University of Karbala, College of Administration and Economics, Iraq.

Amayri, Randa. (2012). Qualitative education for all is the key to sustainable human development, *Journal of Social and Educational Studies*, Vol. 3, No. 15, pp. 146150-.

Baaj, Mahdi Jaber. (2019). The concept of sustainable development among middle school students, *Journal of Port Sciences,* Volume 2, Issue 2, Education Department, Iraq.

Dahnan, Muhammad and Zagacho, Maryam. (2018). The Role of Education in Achieving Sustainable Development, A Research Paper Presented to the International Forum on Algeria and the Imperative of Moving Towards a Green Economy to Achieve Sustainable Development», Faculty of Economic, Commercial and Interpretation Sciences, Abbas Laghrour Khenchela University, Algeria.

Deeb, Rida and Muhanna, Suleiman. (2009). Planning for Sustainable Development, Damascus University *Journal of Science and Engineering,* Vol. Twenty-Five, First Issue, pp. 487520-, Syria.

Emirates Diplomatic Academy. (2020). SDG Index and Dashboards Report 2019. Arab Region, United Nations Sustainable Development Solutions Network, Abu Dhabi, United Arab Emirates.

Fakieh, Saqni. (2010). Sustainable Human Development and Human Rights, Master›s Thesis (published on the Internet), Ferhat Abbas-Sétif University, Algeria.

Faraj, Shaaban. (2012). Good governance as a modern approach to rationalizing public spending and reducing poverty: a case study of Algeria (20002010-), PhD thesis (published on the Internet), Faculty of Economics and Facilitative Sciences, University of Algiers 3, Algeria.

General Authority for Statistics. (2018).

Suleiman, Ahmed Mounir. (2011). Housing and Sustainable Development in Developing Countries, University Salary House, Beirut.

Tohamy, Walid Faraj Mahmoud. (2012). The impact of a country›s economic excellence on its global acceptance of sustainable development: a case study of the United States of America, Master›s Thesis (published on the Internet), University of Benghazi, Faculty of Economics, Libya.

UNDP. (2020). UNDP pillars for the implementation of SDG 6 «Sustainable Water Management and Sanitation», United Nations, Arabic edition.

UNESCO, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2017). Education for the Sustainable Development Goals (Education Goals), Arabic Edition, Paris, France.

UNESCO, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. (2013). Education for Sustainable Development. Reference Book, Arabic Edition, Riyadh, Saudi Arabia.

UNESCO, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Education for Sustainable Development «Partners in Action» Report of the main partners of the Global Programme of Action 2015-2019, Arabic edition, Paris, France.

United Nations, Division for Sustainable Development. (2018) High-Level Political Forum on Sustainable Development «A Guide to the Preparation of Voluntary National Reviews», Department of Economic and Social Affairs, translated by the Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

United Nations, General Assembly. (2015) Transforming Our World: 2030 Agenda for Sustainable Development, Resolution on Items 15 and 116.

United Nations. (2002) World Summit on University, Algeria.

Matrood, Haneen Jamal. (2018). Obstacles to Sustainable Development in Al-Qadisiyah Governorate, Master›s Thesis (published on the Internet), University of Al-Qadisiya, Iraq.

Media Production Center. (1427). Sustainable development in the Arab world. Between Reality and Hope, A Series Towards a Knowledge Society, King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia.

Ministry of Economy and Planning. (2018). Sustainable Development Goals. First National Voluntary Review of Saudi Arabia, 2018 High-Level Political Forum «Transforming Towards Sustainable and Resilient Societies», 918- July, New York, USA.

Ministry of Economy and Planning. (2019). Summary and priorities of the Tenth Development Plan, Kingdom of Saudi Arabia.

Salehi, Saleh. (2006). The alternative development approach in Islamic economics. A study of concepts, objectives and priorities and an analysis of pillars, policies and institutions, Dar Al-Fagr for Publishing and Distribution, Cairo.

Shami, Lebanon Phone. (2019). The Reality of Sustainable Development in Iraq: Obstacles, Challenges and Development Strategies, *Journal of the Baghdad College of Economic Sciences;* Special Issue of the Eighth International Scientific Conference, Iraq. pp. 244266-.

Sola, Fairuz. (2018). Education, Environment and Sustainable Development, Notebooks of the Laboratory of the Educational Issue in Algeria in Light of Current Challenges, Center for Scientific and Technical Research in the Dry Areas, Biskra, Algeria.

Statistics Center. (2015). Sustainable Development Indicators in the Emirate of Abu Dhabi, United Arab Emirates.

University-Industry-Government Relations. Social Science Information، 42 (3) ،pp.292337-.

Etzkowitz، Henry and Ldydesdorff، Loet. (1999). The Future Location of Research and Technology Transfer. *Journal of Technology Transfer* 24: 111]123

Etzkowitz، Henry and Ldydesdorff، Loet. (2000). The dynamics of innovation: from National Systems and ''Mode 2'' to a Triple Helix of university–industry–government relations. Research Policy.29،pp.،109123-.

Etzkowitz، Henry and Ranga، Marina. (2013). Triple Helix systems: an analytical framework for innovation policy and practice in the Knowledge Society. INDUSTRY & HIGHER EDUCATION Vol 27، No 3، ، pp 237–262، doi: 10.5367/ihe.2013.0165

Etzkowitz، Henry. (1998). The norms of entrepreneurial science: cognitive effects of the new university–industry linkages. Research Policy، Science Policy Institute at Purchase College، State UniÕersity of New York، 27،pp.،823833-.

Etzkowitz، Henry. (2008). The triple helix: university-industry-government innovation in action، Routledge، New York.

Feijoo ، María García، Eizaguirre ،Almudena and Rica-Aspiunza ، Alvaro (2020) Systematic Review of Sustainable-Development-Goal Deployment in Business Schools، Management Department، University of Deusto، Spain.

Gerard، Keijzers، (2004) Business، Government and Sustainable Development ، Routledge، New York.

Gibbs، David (2002) Local Economic Development and the Environment ، Routledge ، London.

Goodbody، Ivan. (2002) Natural Resource Management for Sustainable Development in the Caribbean، : Canoe Press ، Barbados.

Sustainable Development, item 8, Johannesburg, South Africa.

United Nations. (2005). UNECE Strategy for Education for Sustainable Development adopted at the high-level meeting, ECE, Committee on Environmental Policy, High-level Meeting of Ministries of Environment and Education, Vilnius. Lithuania.

Yahyaoui, Naima and Akli, Fadila. (2018). Sustainable Development and Social Responsibility from an Islamic Perspective, Faculty of Economic, Commercial and Tafsir Sciences, Hadj Lakhdar Batna University, Algeria.

ثانياً– المراجع الإنجليزية

Clark. Brian D. (2000) ،Center For Environmental Management and Planning University of Aberdeen، Scotland England.

Cochran، Charles L. and Malone،Eloise F. (2014) Public Policy: Perspectives and Choices، FIFTH EDITION، Lynne Rienner Publishers، USA.

Desta، Asayehgn(2009) Environmentally Sustainable Economic Development ، Praeger ، Westport، CT ، ، p.،xvii

Desta، Asayehgn. (2009) Environmentally Sustainable Economic Development ، Praeger ، Westport، CT.

Emas، Rechel. (2015). The Concept of Sustainable Development: Definition and Defining Principles. Florida International University. USA.

Etzkowitz Henry and Zhou ،Chunyan (2018). The triple helix: university-industry-government innovation and entrepreneurship. New York، NY: Routledge. Online: https://www.worldcat.org/title/triple-helix-university-industry-government-innovation-and-entrepreneurship/oclc/959698460

Etzkowitz. Henry. (2003). Innovation in Innovation: The Triple Helix of

Development، Volume 47، Number 3، p.،821-.

Missimer، Merlina. (2013). The Social Dimension of Strategic Sustainable Development، Blekinge Institute of Technology، Swedem.

of Helices: Explanatory Models for Analyzing the Knowledge-Based Economy?، J Knowl Econ. Amsterdam School of Communication Research (ASCoR)، University of Amsterdam،3: pp.،25-35.

Pezzey، John. (1993). Sustainable Development Concepts An Economic Analysis، WORLDB ANKE NVIRONMENPTA PERN UMBER2. USA

Sachs، Jeffer D.، Kroll، Christian، Lafortune،Grayson and Woelm، Finn. (2021). Sustainable Development Report2021، The Decade of Action for the Sustainable Development Goals. Cambridge University Press.

Silva، Gisele, Drarch، Patricia Regina and Corbella، Oscar Danial. (2014). A Conceptual Review of the Terms Sustainable Development and Sustainability، International Journal of Social Sciences Vol. III (2).

United Nations. (2013) World Economic and Social Survey 2013 Sustainable Development Challenges، Department of Economic and Social Affairs، New York.

United Nations. (2018) Sustainable Development Goals، The United Nations Development Programme.

Vitalis، Vangelis. (2003). Sustainable Development. Round Table of Sustainable Development، Science، the Environment، Economics and Sustainable Development. Organisation for Economic Co-operation and Development.

Goodbody، Ivan. (2002) Natural Resource Management for Sustainable Development in the Caribbean، : Canoe Press ، Barbados.

Hwang، Sunyoung and Kim، Jiwon. (2020). A Handbook for Youth، United Nation and Sustainable Development Goals.

Ifegbesan، Ayodeju، P and Lawal، M.B. (2017). The Nigeria Teachers Social Studies Training Curriculum and Sustainable Development Goals: A Content Analysis، *Journal of International Social Studies*، v. 7، n. 1، pp. 92122-.

Joseph، Benike. (2015) Social Studies and Human Capacity Building for Sustainable Development in Nigeria، Information and Knowledge Management. Vol5،No12،pp7478-.

Klapper، Leora، El-Zoghbi ، Mayada، and Hess ، Jake. (2016). Achieving the Sustainable Development Goals The Role of Financial Inclusion، (UNSGSA) United Nations Secretary Generals، Specail Advocate for Inclusive Finance for Development.

Klarin، Tomislav. (2018) The Concept of Sustainable Developme :From its Beginning to the Contemporary Issues، Zagreb International Review of Economics & Business، Vol. 21، No. 1، pp. 6794-،.

Lampridi، Maria and Melliou، Charoula. (2015). The birth and evolution of Sustainable Development،in: Introduction to Sustainable Development، A brief handbook for students by students، International Hellenic University،

Ldydesdorff، Loet. (2010). The Knowledge-Based Economy and the Triple Helix Model. (Annual Review of Information Science and Technology 44،pp.، 367417-).

Ldydesdorff، Loet. (2012). The Triple Helix، Quadruple Helix، …، and an N-Tuple

Leiserowitz, Anthony. (2005) What is Sustainable Development? Goals، Indicators، Values، and Practice، Environment: Science and Policy for Sustainable